

Distr.: General
17 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النتائج التي
توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين وموجزاً عن المساعدة
التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق**

موجز

يقدم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٣٦/٣١. ويتضمن
الجزء الأول من التقرير نتائج واستنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين
المعني باليمن. ويعرض الجزء الثاني سرداً عن المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم
المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في تجاوزات
وانتهكات حقوق الإنسان في اليمن.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

** تعمم مرفقات هذه التقرير كما وردت وباللغة التي قدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13655(A)



* 1 8 1 3 6 5 5 *

المحتويات

الصفحة

٣ النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن	أولاً -
٣ المقدمة والولاية	ألف -
٣ المنهجية	باء -
٤ الإطار القانوني	جيم -
٥ السياق	دال -
٦ انتهاكات القانون الدولي	هاء -
٦ ١- الهجمات التي تضرر منها المدنيون	
١٠ ٢- القيود على إمكانية الوصول	
١٢ ٣- حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة	
١٥ ٤- انتهاكات حرية التعبير	
١٦ ٥- العنف الجنسي	
١٧ ٦- تجنيد الأطفال واستخدامهم	
١٨ المساءلة	واو -
١٨ الاستنتاجات والتوصيات	زاي -
٢١ المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق	ثانياً -

Annexes

Page

I.	Mapping of actors	22
II.	Access restrictions by the Government of Yemen/coalition.....	34
III.	Joint Incidents Assessment Team	39
IV.	Attacks affecting civilians	43

أولاً- النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن

ألف- المقدمة والولاية

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٦/٣١، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) إنشاء فريق معني باليمن من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين من أجل رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وكُلف الفريق بإجراء استقصاء شامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية المحتملة لتلك الانتهاكات، وإثبات الوقائع والملازمات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة، وتحديد المسؤولين عنها حيثما أمكن.

٢- وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أنشأ المفوض السامي فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين، حيث عيّن تشارلز غاراي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، وكمال الجندوبي (تونس) وميليسا باركي (أستراليا) خبراء، والسيد الجندوبي رئيساً.

٣- وقد استقصى فريق الخبراء عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها أطراف النزاع. وإلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، طُبّق الفريق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي الدولي.

٤- ونظراً لمحدودية إمكانية الوصول والموارد والوقت المتاح للاضطلاع بولايته الواسعة النطاق، استقصى فريق الخبراء عن الحوادث بناء على خطورة مزاعم الانتهاكات؛ وأهميتها في إظهار أنماط الانتهاكات المزعومة؛ وإمكانية الوصول إلى الضحايا والشهود والوثائق الداعمة؛ والمواقع الجغرافية للحوادث. ونظر أيضاً في الأبعاد الجنسانية للانتهاكات والأثر على الفئات الضعيفة. وفي ضوء التأكيد على المساءلة في ولاية الفريق، ركز الفريق على إثبات الوقائع والملازمات المحيطة بالانتهاكات، وتحديد المسؤولين عنها حيثما أمكن.

٥- وفي النتائج، يشير تعبير "القوات الموالية للحكومة" إلى العناصر الفاعلة التي تحارب قوات الحوثي وصالح، ويشير تعبير "سلطات الأمر الواقع" إلى السلطات التي تسيطر على صنعاء والمناطق المحيطة بها، حيث يعيش معظم السكان اليمنيين.

٦- وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لا يدعي الشمول في توثيق العدد الهائل من الحوادث ذات الصلة التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، يعتبر فريق الخبراء أن التقرير يعبر عن الأنواع والأنماط الرئيسية للانتهاكات.

باء- المنهجية

٧- أجرى فريق الخبراء وأعضاء من الأمانة زيارات إلى عدن وصنعاء وصعدة والحديدة، ولكنهم واجهوا قيوداً أمنية ولوجستية وإدارية كبيرة في ترتيب بعض الزيارات المقررة إلى اليمن، ولم يتمكنوا من زيارة كل المحافظات المتضررة، وخاصة تعز. وأجريت أيضاً زيارات إلى الأردن وجيبوتي وسويسرا

والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، نظر الفريق في بيانات مقدمة ووثائق أخرى واستعرض صوراً فوتوغرافية ومقاطع فيديو وصوراً ساتلية.

٨- وأصدر فريق الخبراء نداء عبر الإنترنت لتقديم بيانات في شباط/فبراير ٢٠١٨ بموعد نهائي هو ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ووجه طلبات خطية للحصول على معلومات محددة إلى حكومة اليمن في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وإلى جميع الدول الأعضاء في التحالف، المبينة في الفقرة ١٨ أدناه، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وإلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨. وحتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، لم تكن قد وردت أية ردود.

٩- وعلى سبيل الأولوية، طَبَّقَ فريق الخبراء أفضل الممارسات من أجل ضمان سلامة وأمن ورفاه الشهود والضحايا. ولا يتضمن هذا التقرير سوى المعلومات التي منحت المصادر موافقتها المستتيرة على إدراجها والتي لن يتسبب الإفصاح عنها في أي ضرر. وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين مع الفريق على دول إقامتهم وجنسياتهم.

١٠- واتساقاً مع الممارسة المتبعة، طَبَّقَ فريق الخبراء معياراً للإثبات يتمثل في وجود "أسباب معقولة للاعتقاد".

١١- وفي الحالات التي وجد فيها الفريق معلومات تربط جناة مزعومين بانتهاكات أو أنماط انتهاكات بعينها، أحال هذه المعلومات إلى المفوض السامي على أساس السرية التامة. وفي الحالات التي لم تكن فيها المعلومات كافية لتحديد أفراد بعينهم مسؤولين عن الانتهاكات، كان يتم تحديد الطرف المسؤول أو الجماعة المسؤولة، حيثما أمكن.

١٢- ويعرب فريق الخبراء عن امتنانه للضحايا والشهود الذين عرضوا تجربتهم. وهو ممتن أيضاً للمساعدة التي قدمتها كيانات حكومية وغير حكومية وللدعم الوارد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركائها.

جيم- الإطار القانوني

١٣- اليمن دولة عضو في تسع معاهدات من بين المعاهدات الدولية الأساسية الثلاث عشرة لحقوق الإنسان، تظل سارية في فترات النزاع المسلح. ويظل على الحكومة التزامات إيجابية في المناطق التي فقدت السيطرة الفعلية عليها.

١٤- وتسيطر سلطات الأمر الواقع على مناطق شاسعة من الأراضي، من بينها صنعاء، وتمارس في تلك الأراضي وظيفة تماثل الوظيفة الحكومية بما يجعلها مسؤولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٥- واليمن في حالة نزاع مسلح غير دولي. وفي هذا السياق، تنشأ التزامات في إطار القانون الدولي الإنساني بموجب قانون المعاهدات والقانون العربي على السواء. وجميع أطراف النزاع وقواتها المسلحة ومن يعمل بناء على تعليماتها أو بتوجيه منها أو تحت سيطرتها من أشخاص أو جماعات، ملزمون بالقانون الدولي العربي. ويعتبر اليمن وقوات التحالف والعناصر الفاعلة من غير الدول أطرافاً في النزاع ويجب عليها التقيد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والتحوط عند القيام بالأعمال العدائية. وفضلاً عن ذلك، يجب عليها ضمان توخي الحرص الدائم من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية.

١٦- وليس اليمن طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا العديد من الدول الأخرى المتورطة في النزاع في اليمن. ومع ذلك، فإن العديد من أحكام نظام روما الأساسي تعبر عن القانون الدولي العربي.

دال- السياق

١٧- اندلعت في عام ٢٠١١، ثورة شعبية ضد حكم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي دام لثلاثة وثلاثين عاماً. وبموجب اتفاق أبرم بوساطة مجلس التعاون الخليجي، مُنح صالح الحصانة ونُقلت السلطة إلى نائب الرئيس: عبد ربه منصور هادي. وعقد اليمنيون مؤتمراً للحوار الوطني بالاقتران مع عملية وضع الدستور. وفي عام ٢٠١٤، تصاعد النزاع بين القوات الحكومية بقيادة الرئيس هادي والحوثيين وجماعات مسلحة أخرى بسبب ترتيبات تقاسم السلطة ومشروع الدستور. وفي أيلول/سبتمبر، قام الحوثيون والقوات المسلحة المنحازة للرئيس السابق صالح بالاستيلاء على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى من البلد وإحكام السيطرة عليها.

١٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، شكلت المملكة العربية السعودية تحالفاً مع الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسنغال والسودان والكويت ومصر والمغرب لبدء عمل عسكري بناء على طلب الرئيس هادي^(١). وتقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من بين دول أخرى، المشورة والدعم للتحالف. وشنّت قوات التحالف حملة جوية أدت إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وفي إحدى أشد الحوادث فتكاً، استهدف التحالف الصالة الكبرى في صنعاء خلال مجلس عزاء، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣٧ مدنياً من الذكور وإصابة ٦٩٥ آخرين، من بينهم ٢٤ صبياً. وبالإضافة إلى الضربات الجوية، فرضت القوات البحرية التابعة للتحالف قيوداً صارمة، وأنفذت في أواخر عام ٢٠١٧، حصاراً بحكم الواقع على الموانئ اليمنية، مما أعاق الواردات من الإمدادات الضرورية للبلد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أغلق التحالف فعلياً مطار صنعاء الدولي. ولا يزال المطار مغلقاً أمام الطيران التجاري حتى تاريخه.

١٩- وتتواصل الأعمال العدائية الكثيفة في أجزاء معينة من اليمن على الرغم من الأثر الإنساني الخطير على السكان. ويتفاقم العنف بسبب انعدام الأمن الغذائي ومحدودية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والقيود على الواردات من السلع الأساسية الحيوية. كما أن عدم سداد مرتبات موظفي القطاع العام منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، عقب قيام الحكومة بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، قد ترك أثراً مدمراً على المدنيين.

٢٠- وخطوط المواجهة الثابتة لا تزال على حالها إلى حد كبير بعد ثلاث سنوات من القتال، رغم استمرار تبادل السيطرة على الأراضي على المستوى المحلي. وقد رسخت الإمارات العربية المتحدة سيطرتها عبر جنوب اليمن سواء من خلال عملها المباشر أو من خلال قواتها العاملة بالوكالة، وهي تحديدًا قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرية وقوات النخبة الشبوانية، وذلك على الرغم من مقاومة الرئيس هادي الذي تبرأ من هذه القوات (انظر S/2018/242).

(١) كانت قطر عضواً في التحالف حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢١- وفي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، أحدثت هجمات انتحارية وهجمات أخرى، تبنها تنظيم القاعدة وجماعات منتمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، دماراً في صنعاء وعدن وأماكن أخرى، مما أسفر عن خسائر جسيمة في صفوف المدنيين.

٢٢- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أطلق الحوثيون قذيفة على المملكة العربية السعودية. وبعد ذلك بيومين، أعلن التحالف فرض حصار كامل على جميع حدود البلد - جواً وبحراً وبراً؛ ثم رُفِع تدريجياً على مدى الأسابيع التالية. وفي عام ٢٠١٨، واصل الحوثيون إطلاق القذائف على المملكة العربية السعودية.

٢٣- إن المشهد المفرط في التبسيط بشأن وجود نزاع ثنائي بين الحكومة وتحالف الحوثيي وصالح، وإن كان غير دقيق بالمرة، قد أصبح مضطرباً بشكل متزايد مع تغير الولاءات وانتشار الجماعات المسلحة وتفكك الفصائل.

٢٤- وعقب استمرار التوترات بين الحوثيين وحلفاء صالح، اصطدمت قواتهما في صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقُتل الرئيس السابق صالح على يد الحوثيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أنشئ في أيار/مايو عام ٢٠١٧، حالة الطوارئ في عدن، واشتبك مؤيدوه بشدة مع القوات الحكومية. ثم عادت حالة من الهدوء الحذر عقب تدخل التحالف. ولا تزال قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعومة بقوة من الإمارات العربية المتحدة، تسيطر على المدن الرئيسية في جنوب اليمن.

٢٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أطلق التحالف والقوات التابعة له هجوماً على الحديدة. وأوقف بعد بضعة أسابيع، ظاهرياً لإتاحة المجال أمام جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. ونظراً لأن ما يربو على ١٢٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً قد فروا من المحافظة، فقد حذرت الوكالات الإنسانية من تعرض المدنيين لمخاطر جسيمة إذا أثر القتال على الميناء الحيوي.

٢٦- ومنذ آذار/مارس ٢٠١٧، اعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن اليمن يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، ومن بين السكان البالغ عددهم ٢٩,٣ مليون نسمة، كان هناك ٢٢,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم ١١,٣ مليون شخص في حاجة ماسة إليها. وتمتد الاحتياجات عبر كل القطاعات، بما في ذلك الصحة، والغذاء، وخدمات الصرف الصحي والمياه، والإسكان، والحماية.

هاء- انتهاكات القانون الدولي

١- الهجمات التي تضرر منها المدنيون

٢٧- في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغت الخسائر في صفوف المدنيين ١٦ ٧٠٦ أشخاص على الأقل، منهم ٦ ٤٧٥ قتيلاً و٢٣١ ١٠ مصاباً في النزاع؛ ولكن من المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

٢٨- وقد تسببت الضربات الجوية للتحالف في معظم الخسائر الموثقة في صفوف المدنيين. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أصابت هذه الضربات الجوية مناطق سكنية وأسواقاً وجنازات وحفلات زفاف ومرافق احتجاز وقوارب مدنية وحتى مرافق طبية. وقد أجرى فريق الخبراء تحقيقاً في ١٣ من هذه الحوادث من خلال إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود وغيرهم

من المصادر الموثوقة؛ وتحليل الصور الساتلية والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو؛ وزيارة مواقع في محافظات الحديدة وصعدة وصنعاء.

٢٩- وقد أصابت الضربات الجوية مناطق سكنية بشكل متكرر، مما أسفر في كثير من الأحيان عن دمار واسع وخسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وفي ٦٠ حالة، استعرض فريق الخبراء الضربات الجوية التي أصابت مناطق سكنية وأسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠٠ مدني من بينهم ٨٤ امرأة و٢٣٣ طفلاً. وأجرى الفريق تحقيقاً في الضربات الجوية التي وقعت في ٢٥ آب/أغسطس عام ٢٠١٧ وأصابت مبنى سكنياً في منطقة فج عطان في مدينة صنعاء، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً وإصابة ٢٥ آخرين من بينهم ٧ نساء و١١ طفلاً. وأجرى تحقيقاً كذلك في الحادثة التي وقعت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في منطقة باب نجران بمحافظة صعدة، حيث أصابت ثلاث ضربات لطيران التحالف منزلاً عائلياً مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً من بينهم ٣ نساء و٣ أطفال على الأقل.

٣٠- وفي ٢٩ حادثة، استعرض فريق الخبراء الضربات الجوية التي أصابت أماكن عامة، بما في ذلك الهجمات التي شنت على أهداف في مناطق مكتظة بالسكان وأسفرت عن مقتل أكثر من ٣٠٠ مدني. وأجرى الفريق تحقيقاً في حادثتين أصابت فيهما الضربات الجوية فندقين. فالضربة الجوية التي وقعت في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ في منطقة بيت العذري بمديرية أرحب في محافظة صنعاء، والضربات الجوية التي أصابت فندقاً في سوق الليل في محافظة صعدة أسفرت مجتمعة عن مقتل أكثر من ٥٠ مدنياً من الذكور وإصابة ٥٠ آخرين. وفي كل من الحالتين، كان ما لا يقل عن ١٢ صبياً من بين الضحايا.

٣١- واستعرض فريق الخبراء أيضاً ١١ حادثة أصابت فيها الضربات الجوية أسواقاً. ففي حالة صارخة على نحو خاص، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، أسفرت الضربات الجوية للتحالف على سوق الخميس في مديرية مستباء بمحافظة حجة عن مقتل أكثر من ١٠٠ مدني، من بينهم ٢٥ طفلاً. ومنذ إنشاء ولاية الفريق، ضربت حوالي خمس أسواق. وأجرى الفريق تحقيقاً في الضربات الجوية التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على سوق محصيص في محافظة تعز، التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٣٦ من المدنيين الذكور وإصابة ٤٦ آخرين.

٣٢- وتضررت أيضاً جنازات وحفلات زفاف. واستعرض فريق الخبراء خمس ضربات جوية تضمنت هذه التجمعات. فقد أسفر الهجوم الذي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على الصالة الكبرى في مدينة صنعاء أثناء مجلس عزاء والد مسؤول رفيع المستوى عن مقتل ما لا يقل عن ١٣٧ مدنياً وإصابة ٦٩٥، من بينهم ٢٤ صبياً. وأجرى الفريق تحقيقاً في الضربة الجوية التي قام بها التحالف في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأصابت حفل زفاف في قرية الراقة بمديرية بني قيس في محافظة حجة. فقد قُتل ما لا يقل عن ٢٣ مدنياً من الذكور من بينهم ٨ صبياً.

٣٣- واستعرض فريق الخبراء أربع ضربات جوية أصابت مرافق احتجاج منذ بداية النزاع، من بينها الضربات الجوية التي وقعت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على سجن مديرية الأمن في مديرية الزيدية بمحافظة الحديدة، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٦٣ من المدنيين الذكور، معظمهم من المحتجزين. وأجرى الفريق تحقيقاً في الضربات الجوية التي قام بها التحالف في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على مرفق احتجاج في معسكر للشرطة العسكرية بمدينة صنعاء مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٢ من المدنيين الذكور، بعضهم من المحتجزين، من بينهم ٨ صبياً.

٣٤- وفي ١١ ضربة جوية على قوارب مدنية قبالة سواحل الحديدة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٨، من بينها ٩ تم استعراضها و ٢ تم التحقيق فيهما من قبل فريق الخبراء، قُتل أو قُتل حوالي ٤٠ صياداً. وفي حادثة أخرى استقصى عنها الفريق، حيث استهدف طيران التحالف قارباً يحمل لاجئين في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، قُتل ما مجموعه ٣٢ لاجئاً صومالياً، من بينهم ١١ امرأة صومالية، ومدني يميني واحد، وأُبلغ عن فقدان ١٠ أشخاص آخرين.

٣٥- وعلى الرغم من الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للمرافق الطبية والمواقع التعليمية والثقافية والدينية، فقد لحق بالعديد منها أضرار أو دمار بسبب الضربات الجوية للتحالف على مدى النزاع. واستعرض فريق الخبراء معلومات تتعلق بما لا يقل عن ٣٢ حادثة من هذا النوع. ووردته معلومات موثوقة بأن قائمة الأعيان المحمية التي يتعين عدم قصفها لا يتم عرضها على النحو الكافي داخل تسلسل القيادة في التحالف.

٣٦- وقد ألحقت عدة ضربات جوية أضراراً بمرافق تقوم بتشغيلها منظمة أطباء بلا حدود، من بينها عيادة في منطقة الحويان بمحافظة تعز، أصيبت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وسيارة إسعاف في محافظة صعدة، ضربت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ ومستشفى في مديرية عبس بمحافظة حجة، أصيبت في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. وكان التحالف قد أُبلغ بجميع مواقع مرافق منظمة أطباء بلا حدود، كما كانت سيارة الإسعاف تحمل علامة واضحة. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلغت منظمة أطباء بلا حدود بأن ضربة جوية أصابت مركزاً جديداً لعلاج الكوليرا في مديرية عبس بمحافظة حجة. وأشارت إلى أن التحالف كان قد أُبلغ بإحداثيات المرفق في ١٢ مناسبة مختلفة.

٣٧- وأثارت الحالات المحددة التي حقق فيها فريق الخبراء شواغل خطيرة بشأن عملية الاستهداف التي يجريها التحالف. فقد قدم الفريق طلباً إلى التحالف من أجل الحصول على معلومات محددة بشأن هذه العملية؛ ولم يتلق للأسف أي رد حتى تاريخه. ولا تقدم التقارير العامة الموجزة التي يصدرها الفريق المشترك لتقييم الحوادث أية تفاصيل عن عملية الاستهداف. ومن ثم اقتصر استقصاء الفريق على نتائج الضربات الجوية.

٣٨- واستناداً إلى الحوادث التي تم الاستقصاء عنها والمعلومات الواردة بشأن عملية الاستهداف، فإن لدى الفريق أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بما يلي:

(أ) إنه في غياب أي هدف عسكري واضح في المنطقة المجاورة، تثير الأعيان التي تعرضت للهجوم شواغل خطيرة بشأن احترام مبدأ التمييز وكيفية تحديد الأهداف العسكرية واختيارها. فاستخدام الذخائر دقيقة التوجيه من شأنه أن يشير عادة إلى أن العين التي تعرضت للهجوم هي الهدف؛

(ب) إن عدد الخسائر في صفوف المدنيين يثير شواغل خطيرة بشأن طبيعة وفعالية أي تقييمات للتناسب تم إجراؤها؛

(ج) إن توقيت بعض الهجمات واختيار الأسلحة يثير شواغل خطيرة بشأن طبيعة وفعالية أي تدابير وقائية تم اعتمادها؛

(د) إن عدم ضمان إمكانية اطلاع جميع القادة المعنيين على قائمة الأعيان التي يتعين عدم قصفها يثير شواغل خطيرة بشأن قدرة التحالف على الامتثال لأوجه الحماية الخاصة الممنوحة لهذه الأعيان؛

(هـ) إن اللجوء في بعض الأحيان إلى "الضربات المزدوجة" المتقاربة زمنياً، والتي يتضرر منها المسعفون، تثير شواغل خطيرة بشأن ما إذا كانت قد أجريت تقييمات تناسب محدثة وتدابير وقائية للضربة الثانية.

٣٩- وفي حالة وجود أخطاء في عملية الاستهداف تُسقط فعلياً أوجه الحماية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني، فإنها قد تصل إلى حد الانتهاكات. وهي ربما تصل، وفقاً للظروف، إلى حد جرائم الحرب من قبل أفراد على جميع المستويات في الدول الأعضاء في التحالف والحكومة، بمن فيهم المسؤولون المدنيون.

٤٠- وأسفر القصف وهجمات القناصة من قبل أطراف النزاع عن عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين في محافظات حجة ولحج ومأرب وتعز. وركز فريق الخبراء على هذه الهجمات في مدينة تعز، وهي بيئة حضرية شهدت بعض أشد المعارك وأكثرها استمراراً في البلد. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى تعز لأسباب أمنية، ولكنه حصل على المعلومات من مصادر موثوقة متعددة.

٤١- ويتسم الوضع في تعز بالتعقيد بسبب العدد الكبير من الجماعات المسلحة العاملة في المدينة، بما فيها قوات الحوثيين وصالح، والقوات الموالية لهادي، والمليشيات السلفية، ومليشيات الإصلاح، والجماعات الجهادية. ويتحمل العديد من الأطراف المتحاربة في تعز المسؤولية عن الخسائر في صفوف المدنيين. وفيما أسفرت الاشتباكات المستمرة عن تغير خطوط المواجهة داخل المدينة، احتفظت قوات الحوثيين وصالح بسيطرتها على المرتفعات المحيطة بالمدينة منذ بداية النزاع. وجمع فريق الخبراء تقارير عن القصف الذي قامت به قوات الحوثيين وصالح من المرتفعات والمناطق الخاضعة لسيطرتها في المدينة والتي تسببت في معظم الخسائر في صفوف المدنيين. ومع ذلك، فإن التحليل المفصل للمسؤولية عن الخسائر في صفوف المدنيين في تعز يتطلب المزيد من التحقيق.

٤٢- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، قد تعرضوا للقصف ونيران القناصة من قبل قوات الحوثيين وصالح ومن أطراف أخرى في النزاع، وهم في منازلهم، أو خارجها مباشرة، أو وهم يحضرون الماء من الآبار المحلية، أو وهم في طريقهم لإحضار الطعام، أو وهم مسافرون للحصول على الرعاية الطبية، أو وهم يوصلون إمدادات حيوية. ويزعم بعض الشهود أنهم تعرضوا لهجمات شبه يومية في أحيائهم السكنية.

٤٣- وأفاد عدد كبير من الشهود بشكل متسق بأن نيران الهاون والمدفعية والأسلحة الصغيرة كان مصدرها تبة السوفيتيل، وتبة السلال، وتبة الدفاع الجوي، وتبة الأمن المركزي، وجبال الخلوة والحريير والعود والصالحين والقحوص، وكانت كلها تحت سيطرة قوات الحوثيين وصالح عندما حدثت الهجمات.

٤٤- وحوصر عدد صغير من الضحايا في مرمى النيران المتبادلة، ولكن الكثيرين قالوا إنهم لم يكونوا قريبين من الأعمال العدائية النشطة أو من قوات أو أهداف عسكرية عندما أصيبوا، وكثيراً ما تمكن الشهود من إثبات هذه المعلومات.

٤٥- ويساور فريق الخبراء القلق من مزاعم استخدام قوات الحوثيين وصالح لأسلحة واسعة المدى في حالة حرب المدن، إذ إن استخدام هذه الأسلحة داخل المدن يعتبر عشوائياً. وهذه الأفعال من شأنها أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

٢- القيود على إمكانية الوصول

٤٦- لا تزال القيود على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية تشكل عائقاً خطيراً في اليمن. فالقانون الدولي الإنساني يقضي بأن تسمح كل أطراف النزاع بالمرور السريع دون عوائق لمساعدات الإغاثة الإنسانية، بما فيها الدواء والغذاء والمواد الأخرى التي تساعد على البقاء، وبأن تيسر هذا المرور.

٤٧- وقد فرض التحالف قيوداً بحرية وجوية صارمة في اليمن، وبدرجات متفاوتة، منذ آذار/مارس ٢٠١٥، مستشهداً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، المتعلقة بحظر توريد الأسلحة. وقبل النزاع، كان اليمن يستورد حوالي ٩٠ في المائة من الغذاء والإمدادات الطبية والوقود. وكان لأعمال الحصار بحكم الواقع هذه آثار مدمرة واسعة النطاق على السكان المدنيين، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع.

٤٨- وعقب فرض القيود الصارمة، أنشئت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش من أجل تيسير النقل البحري التجاري إلى موانئ البحر الأحمر غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومع ذلك أبقى التحالف على عملية تفتيش إضافية، ومنع دخول السفن على أساس تعسفي على ما يبدو. ولم يضع التحالف قائمة مكتوبة بالبنود المحظورة، فأحياناً تُمنع بنودٌ من دون إنذار. وفيما يستغرق الإذن من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ٢٨ ساعة في المتوسط، فإن عملية الحصول على الإذن الإضافي من التحالف يمكن أن تستغرق عدة أسابيع.

٤٩- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ورداً على القذائف التي أطلقتها قوات الحوثيين على المملكة العربية السعودية، فرض التحالف حصاراً كاملاً على جميع حدود اليمن، مانعاً كل المعونات الإنسانية والمبادلات التجارية، بما يشمل الغذاء والوقود، من دخول البلد. وبعد إعلان التحالف أنه سيسمح بدخول المواد الإنسانية والإغاثية الطارئة، وصلت أول شحنات الغذاء إلى الحديدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ودخلت أول سفينة محملة بالوقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعلن التحالف إعادة فتح جميع الموانئ؛ ومع ذلك، فإنه في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت القيود لا تزال قائمة.

٥٠- وكان للطابع التعسفي للقيود، الذي تفاقم بسبب حصار تشرين الثاني/نوفمبر، أثر مبطط واضح على النقل البحري التجاري.

٥١- وتركت هذه التطورات أثراً جسيماً على السكان المدنيين. فقد تراجعت بشدة إمكانية الحصول على الغذاء والوقود، بسبب زيادة تكاليف جلب السلع إلى الأسواق. وتُحمل هذه التكاليف على المستهلكين مما يجعل السلع المحدودة المتاحة باهظة الثمن بالنسبة لمعظم السكان. وتفاقت المشكلة بسبب عدم قيام الحكومة بدفع مرتبات موظفي القطاع العام، بما يؤثر على ربع السكان، منذ آب/أغسطس ٢٠١٦. وكانت آثار زيادة الأسعار مقترنة بتآكل القوة الشرائية للسكان كارثية بالنسبة لهم.

٥٢- وكان من المتوقع أن يتضرر السكان المدنيون بسبب التقييد الصارم للواردات البحرية، نظراً لاعتماد البلد على الواردات قبل النزاع. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان المجتمع الدولي قد شدد مراراً على آثار القيود القائمة وحذر من التبعات الكارثية للإغلاق المعلن لجميع الموانئ. وتثير مدة القيود شواغل إضافية بأن الاقتصاد يتعرض لضرر شامل.

٥٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان حوالي ١٧,٨ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و٨,٤ ملايين شخص على شفا المجاعة. كما أن مرافق الرعاية الصحية لا تعمل، وتراجعت إمكانية الحصول على المياه النظيفة، ولا يزال اليمن يعاني من أكبر حالة نفش للكوليرا في التاريخ الحديث.

٥٤- وعلى الرغم من أثرها البالغ على المدنيين، فإنه من غير المرجح أن تكون هذه القيود فعالة في تحقيق أهدافها العسكرية المذكورة بسبب غياب قائمة واضحة ومنشورة للبنود المحظورة. وفضلاً عن ذلك، فإنه في الأعوام الثلاثة التي شهدت القيود البحرية، لم تُكتشف أسلحة في أي عملية تفتيش أجرتها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أو قوات التحالف.

٥٥- وقد أخطر التحالف والحكومة بالقدر الكافي بما وقع من ضرر وبمسؤوليتهما عنه، وكانت أمامهما فرصة كافية لتصحيح الوضع. فما من ميزة عسكرية ممكنة يمكن أن تبرر هذه المعاناة المستمرة والبالغة لملايين البشر. ولم يقدّم التحالف بإلغاء أو تعليق القيود كما يقتضي القانون الدولي.

٥٦- وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، أغلق التحالف فعلياً مطار صنعاء الدولي أمام الحركة التجارية. وقد حرم ذلك آلاف اليمنيين من السعي إلى الحصول على الرعاية الطبية في الخارج. وانهار في غضون ذلك نظام الرعاية الصحية في اليمن. وأصبح على من يعاني من أمراض مزمنة ويحتاج إلى مغادرة البلد أن يحاول سلوك طرق بديلة تتطلب رحلات طويلة عبر خطوط مواجهة نشطة، بما يضعه في مخاطرة كبيرة ويُحمّله تكلفة عالية. وعلى سبيل المثال، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، تُوفي مؤسس جمعية الهلال الأحمر اليمني لأنه لم يتمكن من الحصول على العلاج المنقذ للحياة الذي احتاجه في اليمن ولم يتمكن من السفر إلى الخارج للحصول عليه. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يُسمح سوى للرحلات التابعة للأمم المتحدة وتلك الخاصة بالعمل الإنساني باستخدام مطار صنعاء الدولي، وحتى هذه الرحلات قد تم إيقافها خلال حصار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لأكثر من ثلاثة أسابيع.

٥٧- وقبل آب/أغسطس ٢٠١٦، كان لزاماً على الرحلات التجارية المتوجهة إلى اليمن أن تتوقف في المملكة العربية السعودية للتفتيش أثناء الرحلة. ولم يفسر التحالف الضرورة العسكرية لإغلاق المطار تماماً، بما في ذلك أمام الساعين حقاً إلى الحصول على علاج طبي فوري في الخارج.

٥٨- وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه القيود البحرية والجوية مفروضة في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويتعين على الحكومة أن تحقق تدريجياً الأعمال الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب اليمني وأن تضمن على الأقل استيفاء المعايير الدنيا لهذه الحقوق. ويجب أيضاً على الحكومة والدول الأعضاء في التحالف أن تسمح بالمرور السريع دون عوائق لمساعدات الإغاثة الإنسانية، وبأن تيسر هذا المرور. ونظراً للأثر الإنساني البالغ الذي تتركه حالات الحصار بحكم الواقع على السكان المدنيين وفي غياب أي أثر عسكري قابل للتحقق منه، فإنها تشكل انتهاكاً لقاعدة التناسب في القانون الدولي الإنساني. ويشكل الإغلاق الفعلي لمطار صنعاء انتهاكاً لأوجه حماية المرضى والجرحى في إطار القانون الدولي الإنساني.

٥٩ - وقد تصل هذه الأعمال، مقترنة بالنية اللازمة، إلى حد الجرائم الدولية. وبما أن هذه القيود يتم التخطيط لها وتنفيذها نتيجة لسياسات الدول، فإن المسؤولية الجنائية الفردية من شأنها أن تقع على كل المستويات الحكومية المسؤولة، بما فيها أرفع المستويات، للدول الأعضاء في التحالف واليمن.

٦٠ - وتواجه تعز، وهي مدينة ذات أهمية استراتيجية تقع بين صنعاء ومينائي عدن والحديدة، أعمالاً عدائية مستمرة وقيوداً كبيرة على إمكانية الوصول. وتعوق أطراف النزاع إيصال السلع الإنسانية وغيرها من السلع التي لا غنى عنها للبقاء بالنسبة للسكان المدنيين في تعز. وكانت القيود المفروضة من قبل قوات الحوثيين وصالح بالغة الضرر.

٦١ - ومن آذار/مارس ٢٠١٥ تقريباً إلى آذار/مارس ٢٠١٦، سيطرت قوات الحوثيين وصالح على المدخلين الرئيسيين لتعز، أحدهما على الجانب الغربي من المدينة والآخر على الجانب الشرقي. ومن آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، وقعت اشتباكات مسلحة مستمرة بين هذه القوات ومجموعات محلية مسلحة داخل المدينة. ولم يسمح قادة نقاط التفتيش للمدنيين بمغادرة المدينة إلا من دون أمتعتهم الشخصية. ولم يتسن للمدنيين دخول المدينة إلا سيراً على الأقدام، وصدور وسُلب كثير مما كانوا يحملونه من غذاء ودواء في نقاط التفتيش. وتعرضت الشاحنات المحملة بالإمدادات الإنسانية لحالات تأخير كبيرة وغير ذلك من أشكال التدخل. وبناء على ذلك، بدأ موردو السلع الإنسانية والتجارية استخدام طريق جبلي غير ممهد جنوب المدينة لإيصال الإمدادات الضرورية. واستغرقت الرحلات من إب أو عدن ساعات أطول بكثير باستخدام الطريق الجنوبي.

٦٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، عندما تحركت قوات موالية للحكومة شمالاً بعد استعادة عدن، اشتدت القيود التي فرضتها قوات الحوثيين وصالح. واستُخدم القناصة لإنفاذ القيود.

٦٣ - وعقب زيارته لتعز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أشار منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى تحديات استمرت لعدة أشهر أمام إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى ثلاثة أحياء داخل المدينة.

٦٤ - وبناء على المعلومات المتاحة، وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يبدو أن القيود التي فرضتها قوات الحوثيين وصالح - عندما كانت في أشد حالاتها - شكلت انتهاكاً للقانون الدولي. ومع ذلك، يلزم إجراء المزيد من التحقيق بشأن القيود والعوائق التي فرضتها كل الأطراف في تعز.

٣ - حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة

٦٥ - تؤكد التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء انتشار الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع في أنحاء البلد، ووجود سوء معاملة وتعذيب في بعض المرافق. وفي معظم الحالات، لم يُبلغ المحتجزون بأسباب توقيفهم، ولم توجه إليهم اتهامات، ولم يُسمح لهم بالاتصال بمحام أو بالتمول أماما قاض، واحتُجزوا مع منع الاتصال لفترات مطولة أو غير محددة. ولا يزال بعضهم مفقوداً. ويستخدم أطراف النزاع مرافق احتجاز غير معلنة في محاولة واضحة - وغير قانونية إن ثبتت - لوضع المحتجزين خارج إطار القانون. وأفاد عدد قليل من الأفراد الذين احتُجزوا في مناطق خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع بأنهم أُحيلوا إلى محاكم تجاهلت إجراءاتها المعايير الأساسية

للأصول القانونية، بما في ذلك الحق في التمثيل القانوني. وفي عدن والمكلا، أُضرب محتجزون عن الطعام احتجاجاً على عدم اتباع الأصول القانونية. وصدرت ونُفذت أحكاماً بالإعدام في صنعاء وعدن، في غياب معايير الأصول القانونية.

٦٦- وتعرض المحتجزون، خلال الاحتجاز والاستجواب، وبينما كانوا معصوبي الأعين و/أو مكبلي الأيدي، للضرب والصعق بالكهرباء والتعليق رأساً على عقب والإغراق والتهديد بالعنف ضد أسرهم والحبس الانفرادي لفترات مطولة في انتهاك للحظر المطلق للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية. وتشير التقارير إلى وجود المحتجزين في ظروف مادية سيئة وإلى قصور الرعاية الطبية المقدمة لهم بشكل صارخ. ووردت إلى الفريق أيضاً مزاعم بوجود حالات وفاة أثناء الاحتجاز.

٦٧- وأجرى فريق الخبراء مقابلات تتعلق بالاحتجاز من قبل القوات المنتمبة للحكومة وكذلك قوات التحالف، وزار سجن المنصورة والمنصورة بلوك - بي (المعروف بسجن القسم الثاني بئر أحمد) في عدن.

٦٨- وقد أصبح نظام العدالة الجنائية متوقفاً عن العمل إلى حد كبير في المناطق التي استردت القوات الموالية للحكومة السيطرة عليها. وحُولت القوات المدعومة من التحالف صلاحية ملء هذا الفراغ، مما أسفر عن اتساع نطاق الاحتجاز التعسفي. وقد احتُجز مئات الأفراد لافتراض معارضتهم للحكومة أو للإمارات العربية المتحدة.

٦٩- وبحلول بداية عام ٢٠١٧، بدأت تظهر تقارير متسقة عن ارتكاب انتهاكات في مرافق الاحتجاز أو المراكز غير المعلنة الخاضعة لسيطرة الإمارات العربية المتحدة. وطلب الرئيس هادي من التحالف تسليم جميع أماكن الاحتجاز والسجون السرية التي أنشئت خارج إطار مؤسسات الدولة وتقديم ملفات القضايا للسلطات القضائية (انظر S/2018/242). وقد أُطلق سراح عشرات المحتجزين منذ ذلك الحين، ولكن في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت سلطة المسؤولين الحكوميين لا تزال محدودة للغاية على مرافق الاحتجاز في الجنوب.

٧٠- وقد تعرض المحتجزون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في مرافق مثل الريان والبريقة (اللذين تسيطر عليهما الإمارات العربية المتحدة)؛ ومرفق ٧ تشرين الأول/أكتوبر في أبين، وسجن لحج المركزي، وسجن المنصورة (الذي تسيطر عليه قوات الحزام الأمني)؛ والأمن السياسي في مأرب (تسيطر عليه الحكومة).

٧١- وأجرى فريق الخبراء كذلك تحقيقاً في العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب المحتجزين من الذكور البالغين، على يد أفراد تابعين للإمارات العربية المتحدة. وفي مرفق البريقة التابع للتحالف، أفاد المحتجزون بالتحقيق معهم وهم عراة، وتكبيلمهم وتعصيب أعينهم، والاعتداء عليهم جنسياً واغتصابهم. وفي سجن بئر أحمد، أغارت قوات الإمارات العربية المتحدة على المرفق وارتكبت أعمال عنف جنسي. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، جُرّد حوالي ٢٠٠ محتجز من ملابسهم جمعياً وأجرى أفراد تابعون للإمارات العربية المتحدة فحصاً شرجياً قسرياً لهم. وخلال هذا الفحص، اغتُصب العديد من المحتجزين بالأصابع وبأدوات وعصي.

٧٢- وفي سياق العمليات البحرية حول محافظة الحديدة، قامت قوات المملكة العربية السعودية بشكل دوري بتوقيف صيادين يمينيين. وقد أجرى فريق الخبراء تحقيقاً في الحالات التي وقعت في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، حيث أوقفت قوات

التحالف ١٤٨ صياداً. وقد أخذ الضحايا إلى مرافق احتجاز في المملكة العربية السعودية وظلوا محتجزين مع منع الاتصال. وتعرض الكثيرون للضرب والاستجواب ووضع بعضهم قيد الحبس الانفرادي لفترات مطولة. وقد أُطلق سراح معظمهم، ولكن ١٨ صياداً، احتُجزوا جميعاً لأكثر من عام، لا يزالون مفقودين.

٧٣- وتوجد لدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن حكومات اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري. وحيث إن معظم هذه الانتهاكات تبدو أنها مرتبطة بالنزاع، فإنها قد تصل إلى حد جرائم الحرب التالية: الاغتصاب، والمعاملة المهينة والقاسية، والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية.

٧٤- وأجرى الفريق مقابلات، بما في ذلك مع محتجزين سابقين، تتعلق بالاحتجاز على يد سلطات الأمر الواقع، وقام بزيارة سجن صنعاء المركزي. ولإتاحة إمكانية الوصول إلى جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي في صنعاء، اشترطت سلطات الأمر الواقع وجود ضمانات بعدم تعرض المرافق التي يتم زيارتها للاستهداف بالضربات الجوية. ومن ثم لم تتم الزيارات لأن فريق الخبراء ليس بمقدوره تقديم هذه الضمانات.

٧٥- واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحكمت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على مرافق الاحتجاز التي كانت تديرها الحكومة في السابق في سياق استيلاء هذه السلطات على الأراضي، بما في ذلك في صنعاء وصعدة وإب والحديدة وأجزاء من تعز. وعيّنت "مشرفين" في مرافق الاحتجاز، وأعفت الإدارة القائمة من مهامها أو فصلتها من الخدمة. فضلاً عن ذلك، فقد حولت المساجد والمدارس والمنازل المصادرة من الخصوم السياسيين إلى مراكز احتجاز غير معلنة.

٧٦- وكان من بين المحتجزين أفراد افترض أنهم من معارضي سلطات الأمر الواقع، ومنهم طلبة ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ومؤيدون لأحزاب سياسية.

٧٧- وقد استُهدف البهائيون أيضاً. وفريق الخبراء على علم باحتجاز عدد من البهائيين في صنعاء بسبب عقيدتهم، وبعضهم لأكثر من سنتين. وفي عام ٢٠١٨، حُكم على بهائي آخر محتجز منذ عام ٢٠١٣ بالإعدام في صنعاء بعد محاكمة لم يُسمح له ولا لعائلته بحضورها. وتضمن نفس الحكم حلّ جميع الجمعيات البهائية. ورفضت سلطات الأمر الواقع طلب الفريق زيارة الضحية المحتجز. وفي خطاب متلفز ألقاه في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، وصف زعيم الحوثيين العقيدة البهائية بأنها "شيطانية" و"منخرطة في حرب ضد الإسلام".

٧٨- وتلقى فريق الخبراء معلومات تتعلق بسوء معاملة وتعذيب المحتجزين في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي وإدارة البحث الجنائي وفي سجني هيرة والثورة في صنعاء، من بين مرافق أخرى تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع.

٧٩- ويعتقد عدد كبير من المحتجزين السابقين أن إطلاق سراحهم تم في إطار اتفاقات بين أطراف النزاع لتبادل المحتجزين.

٨٠- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية. وفي الحالات التي ترتبط فيها هذه الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع بالنزاع المسلح، فإنها قد تصل إلى حد جرائم الحرب التالية: المعاملة المهينة والقاسية، والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية.

٤ - انتهاكات حرية التعبير

٨١- توجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قامت أطراف النزاع في اليمن بفرض قيود صارمة على الحق في حرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات وحملات تشهير قاسية من الحكومة وقوات التحالف، بما فيها التابعة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وسلطات الأمر الواقع.

٨٢- وفي هذا المناخ، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات قمعاً خاصاً من منطلق جنساني. وقد وثق فريق الخبراء ما لا يقل عن ٢٠ حالة من هذا النوع ارتكبتها أطراف النزاع. وتواجه العديد من النساء تهديدات من جميع الأطراف، مما يوحي بأن التمييز ضد المرأة واسع الانتشار.

٨٣- وواصل التحالف إعاقة عمل وسائط الإعلام الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان من خلال منع موظفيها من استخدام الرحلات الجوية الخاصة بالأمم المتحدة منذ أوائل عام ٢٠١٧ على الأقل. وبناء على ذلك، لا يكون أمام المراقبين المستقلين هؤلاء إلا السفر على الرحلات الجوية التجارية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ثم يجب عليهم بعد ذلك السفر بالبر عبر خطوط مواجهة خطرة إلى مناطق أخرى. ونظراً لانعدام الأمن بشكل متجذر، فإن هذا الإجراء من قبل التحالف يعوق التغطية المستقلة والموثوقة للوضع في اليمن، ويسهم في إغفال النزاع على الصعيد العالمي.

٨٤- ومنذ عام ٢٠١٦، قامت القوات الموالية للحكومة في المناطق الخاضعة لسيطرتها بمضايقة وسائط الإعلام والمراقبين من خلال الرقابة على القنوات التلفزيونية ومداومة منظمات المجتمع المدني. ويبدو أن الحالة قد تدهورت منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، حيث تقوم قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة في محافظتي حضرموت وشبوة بتخويف من يفترض أنهم من منتقدي الإمارات العربية المتحدة والقوات المدعومة منها. وفي هذا السياق، تعرض الصحفيون والمتظاهرون على السواء للاحتجاز بسبب مظاهرات سلمية للشكوى من ممارسات الاحتجاز ويسبب الانتقاد العلني للعمليات العسكرية. وفضلاً عن ذلك، وعقب توحيد العناصر الفاعلة المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، استهدفت وسائط الإعلام التي افترض أنها مرتبطة بالعناصر الموالية لهادي في الحكومة، مثل صحيفة في عدن تعرضت مكاتبها للمداومة والإحراق في آذار/مارس ٢٠١٨.

٨٥- ومنذ عام ٢٠١٥، ارتكبت سلطات الأمر الواقع في المناطق الخاضعة لسيطرتها أعمال تخويف واحتجاز تعسفي وسوء معاملة وتعذيب بحق من ينتقدها بصوت عال، بالإضافة إلى قيامها بمداومات على وسائط الإعلام في صنعاء. وفضلاً عن ذلك، فقد قامت بحجب مواقع شبكية إخبارية وإخضاع قنوات تلفزيونية للرقابة وصحف لحظر النشر. كما داهمت أو أغلقت مقر عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. واستُهدف الضحايا بسبب تبعيتهم أو افتراض تبعيتهم لخصوم سياسيين أو بسبب إعرابهم عن آرائهم بشأن النزاع الجاري. وقامت سلطات الأمر الواقع أيضاً بتجميد أصول، بما فيها الحسابات المصرفية، لما لا يقل عن منظمين غير حكوميين؛ ولا يزال الحساب مجمداً في إحدى الحالات. وفريق الخبراء على علم بوجود ما لا يقل عن ٢٣ صحفياً لا يزالون قيد الاحتجاز من قبل سلطات الأمر الواقع. ويُزعم أن معظمهم محتجزون في جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي في صنعاء، فيما يعتقد وجود الآخرين في مراكز احتجاز غير رسمية في ذمار وإب. ولا يُعرف مكان عدد من هؤلاء الصحفيين.

٥- العنف الجنسي

٨٦- انتشرت مستويات جديدة من العنف الجنسي في اليمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد انحارت القدرة المحدودة أصلاً على مواجهة العنف الجنسي والجنساني في نظام العدالة الجنائية. ويقع الناجون ضحية للإيذاء مجدداً. كما ظهرت أوجه ضعف جديدة بسبب التشرذم والفقر والعنف العشوائي. فالنساء والأطفال والرجال مهددون جدياً بالتعرض لجميع أشكال العنف الجنسي مع محدودية المجال المتاح للتماس الحماية والعدالة.

٨٧- وقد أجرى فريق الخبراء تحقيقاً في حالات عنف جنسي في مركز البريقة لاحتجاز المهاجرين في عدن. ويضم المرفق مئات من المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين الإريتريين والإثيوبيين والصوماليين الذين جمعتهم قوات الحزام الأمني واحتجزتهم. وظروف المرفق الاحتجاز فظيعة. فالتقارير تفيد بوقوع حالات اغتصاب واعتداء جنسي في أجزاء مختلفة من المرفق، عادة على مرأى من محتجزين آخرين، من بينهم أفراد الأسرة والحراس. وقدم الناجون والشهود وصفاً للخبراء عن كيفية قيام الحراس في كل ليلة باختيار نساء وصبية للاعتداء عليهم. ووصف أحد المحتجزين السابقين غرفة حرس بها ثلاثة أسرّة حيث اعتدى عدة حراس على عدة نساء في وقت واحد. وقيل للنساء إما أن يخضعن للاغتصاب أو ينتحرن. وأفاد آخرون بأن الأفراد الذين يقاومون أو يتدخلون كانوا يتعرضون للضرب أو إطلاق النار أو القتل. وفي مرة واحدة على الأقل، أمر حراسٌ مئات من الإثيوبيين الذكور بالوقوف عراة لساعات أمام عشرات من المحتجزات الإثيوبيات كعقاب. وأفادت التقارير أن العقاب اقترن بتهديدات لفظية بالاغتصاب.

٨٨- وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعلن وزير الداخلية على الملأ أنه فصل قائد مركز البريقة لاحتجاز المهاجرين من منصبه. وقد أُطلق سراح جميع المهاجرين بحلول أيار/مايو ٢٠١٨، ولكن مرفقاً جديداً كان قيد الافتتاح في محافظة لحج.

٨٩- وأجرى الفريق أيضاً تحقيقاً في مزاعم العنف الجنسي الذي ارتكبه قوات الحزام الأمني في منطقة البساتين بمديرية دار سعد في عدن. فمنذ عام ٢٠١٧، تسيطر قوات الحزام الأمني على المنطقة من قاعدة في قسم شرطة البساتين. وتستضيف المنطقة ما لا يقل عن ٤٠.٠٠٠ شخص من اللاجئين والمشردين داخلياً والمهمشين اليمنيين. وغالبية السكان هم من اللاجئين الصوماليين الموجودين في اليمن منذ سنوات عديدة.

٩٠- وقدم الضحايا والشهود لفريق الخبراء وصفاً لما ترتكبه قوات الحزام الأمني ضد السكان من سلوك عدواني مستمر ومنتشر، بما يشمل العنف الجنسي. وتضمنت الأمثلة الاغتصاب، والتوقيف أو الاختطاف، وحالات الاختفاء، والابتزاز.

٩١- وتضمنت إحدى الممارسات الشائعة قيام قوات الأمن باختطاف النساء واغتصابهن، أو التهديد بذلك، كوسيلة لابتزاز أسرهن ومجتمعاتهن المحلية للحصول على المال. وأفادت التقارير بأن قوات الأمن كانت تدخل البيوت ليلاً وتأخذ النساء لاغتصابهن. وقدّر وجهاء المجتمع المحلي تلقيهم بلاغات منتظمة بحدوث عنف جنسي كل بضع ليال. ولم تجر السلطات أية تحقيقات أو اعتقالات فيما يتعلق بهذه الانتهاكات. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، كانت هذه الانتهاكات مستمرة.

٩٢- وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراداً حكوميين وتابعين لقوات الحزام الأمني يرتكبون الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير مستهدفين الفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرون الأجانب والمشردون داخلياً وفئات ضعيفة أخرى منها النساء والأطفال. وتحمل الحكومة المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبما أن هذه الانتهاكات تبدو مرتبطة بالنزاع، تكون الحكومة مسؤولة أيضاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وربما تتحمل دول أخرى المسؤولية أيضاً.

٩٣- فضلاً عن ذلك، قد يتحمل أفراداً المسؤولية عن جرائم الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة والمذلة، وكذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

٩٤- وبالإضافة إلى ما سبق، تلقى فريق الخبراء مزاعم بارتكاب عدة أطراف في النزاع اليمني للعنف الجنسي، في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨. وتمثل الانتهاكات التي تم التحقق منها في هذا التقرير مؤشرات على احتمال ارتكاب أطراف النزاع للمزيد من أعمال العنف الجنسي التي تتطلب تحقيقات إضافية.

٦- تجنيد الأطفال واستخدامهم

٩٥- أفاد الأمين العام بوجود ٨٤٢ حالة تم التحقق منها لتجنيد واستخدام صبية أصغرهم لم يتجاوز عمره ١١ عاماً في اليمن عام ٢٠١٧ (انظر A/72/865-S/2018/465). ونُسب حوالي ثلثا هذه الحالات لقوات الحوثيين وصالح، مع زيادة كبيرة في العدد المنسوب إلى قوات الحزام الأمني والقوات المسلحة اليمنية مقارنة بعام ٢٠١٦. ووثقت الأمم المتحدة أيضاً قيام قوات وجماعات مسلحة بسلب حرية صبية لارتباطهم المزعوم بالأطراف المعادية. وكشفت تحقيقات الفريق بشأن تجنيد واستخدام الأطفال عن شواغل مماثلة.

٩٦- وتلقى فريق الخبراء معلومات هامة تشير إلى أن الحكومة والقوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين وصالح قد قامت كلها بتجنيد أطفال إجبارياً أو طوعياً في قوات أو جماعات مسلحة واستخدمتهم في المشاركة النشطة في أعمال عدائية. وفي معظم الحالات، تراوحت أعمار الأطفال ما بين ١١ و١٧ عاماً، ولكن هناك تقارير متسقة تفيد بتجنيد أو استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٨ أعوام. وحصل الفريق على معلومات موثوقة عن استخدام أطفال في العديد من المحافظات المتضررة من النزاع.

٩٧- ووفقاً لشهود ومصادر، قامت قوات الحوثيين وصالح في بعض المناطق بالتجنيد القسري لأطفال من المدارس والمستشفيات وبالمرور على المنازل. وفي مناطق أخرى، اعتمدت قوات الحوثيين وصالح على نداءات الوطنية والحوافز المالية لجذب المجندين من الأطفال. فضلاً عن ذلك، استخدمت قوات الحوثيين وصالح الأطفال في القتال وفي نقاط التفيتش ولزرع الأجهزة المتفجرة.

٩٨- وزعمت مصادر أن القوات الموالية للحكومة جندت أطفالاً يتسمون بضعف خاص في مخيمات المشردين داخلياً في مأرب، وعرضت أجوراً كبيرة على الأطفال المجندين. وكثيراً ما تستخدم القوات الموالية للحكومة الأطفال في أدوار الدعم، رغم استخدامهم أيضاً في القتال على خطوط المواجهة مثلما حدث في شبوة والحديدة. وهناك مزاعم ذات مصداقية بأن الحكومة وقوات التحالف احتجزت أطفالاً يقاتلون مع قوات الحوثيين وصالح واستخدمتهم في عمليات تبادل السجناء.

٩٩- ورغم إعراب أطراف في اليمن عن رأي مناقض، فإن الصكوك التي صدق عليها اليمن لا تزال ملزمة، ومن شأن هذه الأفعال أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تشكل في بعض الحالات انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب.

واو- المساءلة

١٠٠- إن المعلومات التي وثقها فريق الخبراء تشير بقوة إلى أن انتهاكات وجرائم بموجب القانون الدولي قد ارتكبت ولا تزال ترتكب في اليمن.

١٠١- وتقع المسؤولية القانونية الرئيسية عن التصدي لهذه الانتهاكات والجرائم على عاتق الحكومة، التي تتحمل واجب حماية الأشخاص الخاضعين لولايتها. وتقع على عاتق جميع الدول الأطراف في النزاع، بما فيها اليمن والدول الأعضاء في التحالف، مسؤوليات بالتحقيق فيما ارتكبه مواطنوها وقواتها المسلحة من انتهاكات تصل إلى حد الجرائم ومقاضاة الجناة.

١٠٢- ونظراً لخطورة حالة حقوق الإنسان في اليمن، يلزم اتباع نهج شامل للمساءلة من أجل إعمال الحق في معرفة الحقيقة والحق في الجبر الكافي والفعال والسريع، وتوفير ضمانات عدم التكرار. فهذه العمليات تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب، واستعادة سيادة القانون، وتحقيق المصالحة في نهاية المطاف.

١٠٣- ويشير التقرير الرابع للجنة الوطنية للتحقيق إلى زيادة الاستعداد للتصدي للانتهاكات التي يرتكبها جميع أطراف النزاع. ومع ذلك، فإن التقرير يؤكد على أن اللجنة لم تلق تعاوناً من سلطات الأمر الواقع في صنعاء وأن مسائل هامة تتعلق بإمكانية الوصول لا تزال تعوق عملها. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التعاون من الحكومة والتحالف لا يزال سطحيًا. وأخيرًا، فإن اللجنة ليست هيئة مستقلة.

١٠٤- وفي عام ٢٠١٦، أنشأ التحالف الفريق المشترك لتقييم الحوادث من أجل التحقيق في مزاعم شن التحالف هجمات غير قانونية. ومع ذلك، يبدو أن الفريق يفتقر إلى الاستقلالية، وأن نتائجه المعلنة لا تشمل تفاصيل كافية، وأنه لا توجد آلية لضمان تنفيذ توصياته.

١٠٥- إن الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في اليمن يجب أن يمر من خلال عملية حقيقية ومشتركة وشاملة للمساءلة، تضم كل العناصر الفاعلة المسؤولة من الدول وغير الدول. وهذا يتطلب تفكيراً أعمق بشأن الخيارات العملية للمساءلة. ويمثل استعراض الآليات الوطنية والدولية للمساءلة خطوة ضرورية نحو تحديد إطار عملي ومستدام للمساءلة الجنائية بما يتسق مع الالتزامات الوطنية والمعايير الدولية.

زاي- الاستنتاجات والتوصيات

١٠٦- توجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن حكومات اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها الحرمان غير القانوني من الحق في الحياة والاحتجاز التعسفي والاعتداء والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري وتجنيد الأطفال، وانتهاكات خطيرة لحرية التعبير وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الحق في مستوى معيشي مناسب والحق في الصحة.

١٠٧- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع مسؤولة، في المناطق التي تمارس عليها سيطرة فعلية، عن انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال، وعن قيود شديدة على حرية التعبير والمعتقد.

١٠٨- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أطراف النزاع المسلح في اليمن قد ارتكبت عدداً كبيراً من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وما يلي مرهون بما تحدده محكمة مستقلة ومختصة:

(أ) إن أفراداً في الحكومة والتحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ربما شنوا هجمات على نحو ينتهك مبادئ التمييز والتناسب والتحوط قد تصل إلى حد جرائم الحرب؛

(ب) إن أفراداً في الحكومة والتحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قد ارتكبوا أفعالاً ربما تصل إلى حد جرائم الحرب، بما يشمل سوء المعاملة والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والاعتصاب، والتجنيد الإلزامي أو الطوعي لأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال العدائية؛

(ج) إن أفراداً في سلطات الأمر الواقع قد ارتكبوا أفعالاً ربما تصل إلى حد جرائم الحرب، بما يشمل سوء المعاملة والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والتجنيد الإلزامي أو الطوعي لأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال العدائية.

١٠٩- وقد حدد فريق الخبراء، حيثما أمكن، الأفراد المحتمل أن يكونوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية، وقد قُدمت قائمة الأفراد إلى المفوض السامي. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن بعض الحوادث التي وثقها الفريق من أجل إثبات المسؤوليات.

١١٠- ومن أجل ضمان العدالة لجميع ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي ضوء النزاع المسلح الجاري، يقدم فريق الخبراء التوصيات التالية.

١١١- يوصي فريق الخبراء بأن تقوم أطراف النزاع بما يلي:

(أ) الوقف الفوري لأعمال العنف المرتكبة بحق المدنيين في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق، واتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وخاصة النساء والأطفال؛

(ب) احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بشأن حظر الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، والمبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والتحوط؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء القيود غير المتناسبة على الدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية والسلع الأخرى التي لا غنى عنها للسكان المدنيين إلى اليمن، وعلى تنقل الأشخاص بما في ذلك من خلال مطار صنعاء الدولي؛

- (د) الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتيسير المرور السريع دون عوائق لمساعدات الإغاثة الإنسانية وإمكانية الوصول دون عوائق إلى المرافق الطبية في اليمن وخارجه على السواء؛
- (هـ) ضمان مراجعة قاض لاحتجاز جميع الأشخاص المسلوحة حريتهم، امتثالاً للقانون الوطني والقانون الدولي؛
- (و) ضمان أن يتم توقيف الأفراد فيما يتصل بالنزاع الجاري لأسباب قانونية فقط وأن يكون مدعوماً بأدلة موثوقة وكافية؛
- (ز) توثيق جميع مراكز الاحتجاز غير الرسمية ونقل المحتجزين إلى مرافق احتجاز رسمية وفقاً للقانون الوطني والقانون الدولي؛
- (ح) إنشاء سجل وطني للمفقودين وإبلاغ الأسر بأمكان جميع المحتجزين؛
- (ط) الوقف الفوري لجميع الاعتداءات على حرية التعبير وحرية المعتقد، بما يشمل الاحتجاز والاختفاء القسري والتخويف، وإطلاق سراح جميع الصحفيين وغيرهم من المحتجزين بسبب ممارستهم لحرية التعبير أو المعتقد؛
- (ي) وقف أعمال العنف الجنسي والجنساني بجميع أشكالها، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز واضطهاد الناشطات؛
- (ك) إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والاستقلالية والنزاهة والفعالية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع الانتهاكات والجرائم وفقاً للمعايير الدولية، من أجل ضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا؛
- (ل) وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح؛
- (م) إنشاء آلية مستقلة ومختصة لضمان تحديد جميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات، الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم في الأعمال العدائية من قبل جميع أطراف النزاع، وضمان تسريحهم وتعافيهم وإعادة إدماجهم.
- ١١٢- ويوصي فريق الخبراء بأن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك جامعة الدول العربية، بما يلي:
- (أ) تعزيز الجهود التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل وقف الأعمال العدائية، وتحقيق سلام مستدام وشامل، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة؛
- (ب) الامتناع عن توفير الأسلحة التي يمكن أن تستخدم في النزاع في اليمن.
- ١١٣- وفضلاً عن ذلك، يوصي فريق الخبراء بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان بما يلي:
- (أ) ضمان الإبقاء على حالة حقوق الإنسان في اليمن ضمن جدول أعماله عن طريق تجديد ولاية فريق الخبراء؛
- (ب) حث مجلس الأمن على التأكيد على الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في النزاع في اليمن وعلى الحاجة إلى ضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الأشد خطورة.

ثانياً - المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق

١١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق عملاً بقرار المجلس ٣٦/٣١. ونظمت المفوضية سبع دورات تدريبية وحلقات عمل لمفوضي اللجنة وموظفيها عن القانون الدولي الواجب التطبيق، ورصد وتوثيق حقوق الإنسان، ومنهجيات التحقيق، وكتابة التقارير، والإدارة، والشؤون المالية، وإدارة المعلومات.

١١٥ - وأجرت المفوضية دورتين تدريبيتين في كوالالمبور في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وركزت الدورة الأولى، التي نُظمت لموظفي الرصد الميداني التابعين للجنة، على منهجيات التحقيق والرصد في مجال حقوق الإنسان. وركزت الدورة الثانية، التي نُظمت لمحقيقي اللجنة، على القانون الدولي الواجب التطبيق، والرصد في مجال حقوق الإنسان، والتوثيق في سياق إمكانية الوصول المحدودة.

١١٦ - وأجرت المفوضية حلقة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في أديس أبابا عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وكتابة التقارير لمفوضي لجنة التحقيق. وشمل ذلك عرض أفضل الممارسات من قبل لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية. وعقدت المفوضية حلقة عمل أخرى للمفوضين عن حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في آذار/مارس ٢٠١٨ في عمان.

١١٧ - ونظمت المفوضية دورة تدريبية عن منهجيات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٨ في بيروت لمحقيقي اللجنة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أجرت دورة تدريبية لموظفي اللجنة المعنيين بالإدارة والشؤون المالية عن أفضل الممارسات في المسائل المتعلقة بالمحفوظات، وحماية البيانات، والشؤون المالية، والميزانية. ونظمت أيضاً حلقة دراسية عن القانون الدولي الإنساني للمفوضين في تموز/يوليه ٢٠١٨ في عمان. ولم تتمكن المفوضية من المضي قدماً في تنظيم حلقتي عمل إضافيتين كان من المقرر عقدهما في جنيف.

Annex I

Mapping of actors

1. The Royal Saudi Arabian Armed Forces

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
1	Crown Prince Mohammad Bin Salman	Minister of Defence	23 January 2015 Commander of the coalition in “Decisive Storm” Operation ¹
2	General Fayyadh al-Ruwaili ²	Chairman of the Joint Chiefs of Staff	27 February 2018
3	Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez	Joint Forces Commander	27 February 2018 Commander of the coalition
4	Lieutenant General Fahd bin Abdallah al-Mtair ³	Land Forces Commander	27 February 2018
5	Prince Lieutenant General Turki bin Bandar bin Abdalazeez al-Saud ⁴	Air Force Commander	27 February 2018
6	Admiral Fahd bin Abdulla al-Ghufaili ⁵	Naval Commander	4 November 2017
7	Lieutenant General Mazyad Sulaiman al-Amro ⁶	Air Defence Commander	27 February 2018
8	Lieutenant General Jarallah bin Mohammed bin Jarallah Al-Elwait	Strategic Missile Force Commander	27 February 2018
9	Major General Pilot Abdullah al-Ghamdi	Air Operations Director	Deputy Commander of the coalition

¹ www.mod.gov.sa/en/Leaders/Minister/Pages/CV.aspx.

² Replaced General Abdulrahman bin Saleh al-Bunyan who held the post since 2014. www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1729621.

³ Replaced Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez. www.janes.com/article/78278/top-saudi-commanders-replaced.

⁴ Replaced Major General Mohammed Saleh al-Otibi. www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1729618.

⁵ Replaced Admiral Abdullah bin Sultan bin Mohammad al-Sultan.

⁶ Replaced Lieutenant General Mohammed bin Awadh bin Mansour Suhaim.

2. United Arab Emirates Armed Forces

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
1	Sheikh Khalifa bin Zayed al-Nahyan	Supreme Commander		3 November 2004
2	Sheikh Mohammed bin Zayed al-Nahyan	Deputy Supreme Commander		
3	Mohammed bin Rashid al-Maktoum ⁷	Minister of Defence		
4	Lieutenant General Hamad Mohammed Thani al-Romaithi ⁸	Chief of Staff of the Armed Forces		3 January 2005
5	Major General Eisa Saif al-Mazrouei	Deputy Chief of Staff		
6	Major General Saleh Mohammad Saleh al-Ameri	Commander of Ground Forces		
7	Major General Ibrahim Nasser Mohammed al-Alawi	Commander of Air Force and Air Defence		
8	Rear Admiral Sheikh Saeed Bin Hamdan Bin Mohammad al-Nahyan ⁹	Commander of Navy		11 October 2017
9	Brigadier General Ali Ahmed el-Tanje	Coalition Commander	Aden	May 2015–January 2016
10	Brigadier General Ali el-Nuaimi	Coalition Commander	Aden	January 2016–July 2016
11	Brigadier General Sultan el-Habsee	Coalition Commander	Aden	July 2016–January 2017
12	Brigadier General Naser el-Otaibee	Coalition Commander	Aden	January 2017–July 2017
13	Brigadier General Ahmed el-Blushee	Coalition Commander	Aden	July 2017–January 2018
14	Brigadier General Muhammad el-Hasani	Coalition Commander	Aden	January 2018–Present

⁷ <https://uaecabinet.ae/en/biography>.

⁸ <https://uaecabinet.ae/en/details/news/chief-of-staff-of-armed-forces-promoted-to-the-rank-of-minister>.

⁹ Replaced Rear Admiral Ibrahim al-Musharrakh.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
15	Brigadier General Abd el-Salam al-Shahi	Coalition Commander	Western Coast	

3. Government of Yemen

(a) Yemen Armed Forces¹⁰

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
1	President Abdu Rabbu Mansour Hadi	Supreme Commander ¹¹		February 2012
2	Major General Ali Mohsen al-Ahmar	Adviser to the President for security and military affairs		December 2012
3	Major General Mohammad Ahmed Salem al-Subaihi	Minister of Defence ¹²		kidnapped on 25 March 2015
4	Major General Mohammad Ali al-Maqdashi	Adviser to the Supreme Commander ¹³ Acting Minister of Defence, March 2018		Chief of the General Staff during May 2015 – September 2017
5	Major General Tahir Ali al-Aqaili ¹⁴	Chief of the General Staff		4 September 2017
6	Major General Saleh Mohammad Timis ¹⁵	1st Military District	Say'un	22 November 2016
	<i>Major General Saleh Mohammad Timis</i>	<i>37th Armored Brigade</i>	<i>Al-Khash'a</i>	<i>Al-Khash'a Axis Commander</i>
	<i>Brigadier General Ahmad Ali Hadi</i>	<i>315th Armored Brigade</i>	<i>Thamud</i>	
	<i>Brigadier General Sameer Sharaf al-Hakemie¹⁶</i>	<i>23rd Mechanized Brigade</i>	<i>Al-Abr</i>	

¹⁰ The new structure established five military branches under the Ministry of Defence: Army, Air Force and Air Defence, Navy and Coastal Defence Forces, Border Guard, and Strategic Reserve Forces.

¹¹ According to the new structure, Missile Brigades and Presidential Production Brigades fall under the umbrella of the Supreme Commander.

¹² Position vacant from March 2015 to March 2018.

¹³ Presidential Decree 124 (2017).

¹⁴ Replaced Major General Mohammad Ali al-Maqdashi, Presidential Decree 125 (2017).

¹⁵ Replaced Major General Abdul Rahman al Halili, Presidential Decree 154 (2016).

¹⁶ Replaced Brigadier General Hamoud Naji.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
	<i>Major General Fahmi Haj Mahros</i> ¹⁷	<i>11th Border Guard Brigade</i>	<i>Al-Rumah</i>	
	<i>Brigadier General Abdu Rabbu Abdel Allah</i>	<i>135th Infantry Brigade</i>	<i>Say'un</i>	<i>Thamud Axis Commander</i>
7	<i>Major General Faraj Salamin al-Bahasani</i> ¹⁸	<i>2nd Military District</i>	<i>Al-Mukalla</i>	<i>Since 2015</i>
	<i>Brigadier General A'oad Salem al-Joa'i</i> ¹⁹	<i>27th Mechanized Brigade</i>	<i>Al-Rayyan Air Base</i>	
	<i>Brigadier General Ahmed Hassan al-Hamdee</i>	<i>190th Air defence</i>	<i>Al-Rayyan Air Base</i>	
	<i>Brigadier General Abdullah Mansour al-Waleedi</i>	<i>123rd Infantry Brigade</i>	<i>Al-Hat Camp, Al-Mahrah</i>	<i>Commander of Al-Ghaidah Axis</i>
	<i>Brigadier General Mohammad Yahya al-Qadi</i>	<i>137th Infantry Brigade</i>	<i>Al-Ghaidah</i>	
	<i>Brigadier General Mohammad Ali al-Sofee</i>	<i>1st Naval Infantry Brigade</i>	<i>Socotra</i>	<i>Resigned on 12 April 2018</i>
8	<i>Major General Ahmed Hassan Gibran</i> ²⁰	<i>3rd Military District</i> ²¹	<i>Ma'rib</i>	<i>21 January 2017</i>
	<i>Major General Ahmed Hassan Jibrani</i> ²²	<i>13th Infantry Brigade</i>	<i>Sahn Al-Jin Camp</i>	<i>21 January 2017</i>
	<i>Brigadier General Mohsen al-Da'ari</i>	<i>14th Armored Brigade</i>	<i>Sahn Al-Jin Camp</i>	
	<i>Brigadier General Jahdal Hanash Karam</i>	<i>21st Mech. Infantry Brigade</i>	<i>Ateq</i>	<i>Ataq Axis</i>
	<i>Brigadier General Ali Saleh al-Kulaibi</i> ²³	<i>19th Infantry Brigade</i>	<i>Ateq</i>	<i>October 2017 Ataq Axis</i>

¹⁷ Replaced Major General Saleh Mohammad Timis, Presidential Decree 157 (2016).

¹⁸ On 29 June 2017, President Hadi additionally named Major General Faraj al-Bahasani Governor of Hadramaut to replace Major General Ahmed bin Brik.

¹⁹ Replaced Brigadier General Abdulaziz al-Shamiri.

²⁰ Replaced Major General Abdel Rab al-Shadadi.

²¹ Presidential Decree 36 (2018), forming a new axis that incorporated the 26th Mech. Brigade from the 7th Military District, and appointing Major General Farah Bahib, commander of that brigade, leader of the axis.

²² Replaced Major General Abdel Rab al-Shadadi.

²³ Replaced Brigadier General Masfer al-Harhi.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
	<i>Brigadier General Khaled Nasser Yaslim</i>	<i>107th Infantry Brigade</i>	<i>Safir</i>	
	<i>Brigadier General Abdu Rabbu al- Shadadi</i>	<i>312th Armored Brigade</i>	<i>Sirwah</i>	
	<i>Brigadier General Naji Hanash²⁴</i>	<i>3rd Mountain Brigade</i>	<i>Ma'rib</i>	
9	<i>Major General Fadhl Hasan²⁵</i>	<i>4th Military District</i>	<i>Aden</i>	<i>21 November 2016</i>
	<i>Brigadier General Abdallah al-Subehi</i>	<i>39th Armored Brigade</i>	<i>Khor Maksar</i>	
	<i>Brigadier General Abdallah Saleh Mohammad al- Nakhebi²⁶</i>	<i>120th Air Defence Brigade</i>	<i>Aden</i>	
	<i>Brigadier General Abu Baker Hussien</i>	<i>15th Infantry Brigade</i>	<i>Zinjibar</i>	<i>Abyan Axis</i>
	<i>Brigadier General Mohammad Ahmed Mulhem</i>	<i>111th Infantry Brigade</i>	<i>Ahwar</i>	<i>Abyan Axis</i>
	<i>Brigadier General Naser Abed Rabbu al-Tamje</i>	<i>115th Infantry Brigade</i>	<i>Shaqra</i>	<i>Abyan Axis</i>
	<i>Brigadier General Hamzah Ali Salim</i>	<i>119th Infantry Brigade</i>	<i>Jaar</i>	<i>Abyan Axis</i>
	<i>Brigadier General Sadeq Serhan</i>	<i>22nd Armored brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	<i>Ta'izz Axis</i>
	<i>Brigadier General Abdel Rhman al- Shamsani</i>	<i>17th Infantry Brigade</i>	<i>Central Prison, Ta'izz</i>	<i>Ta'izz Axis</i>
	<i>Brigadier General Adnan al-Hamadi</i>	<i>35th Armored Brigade</i>	<i>Al-Mukha and Ta'izz airport</i>	<i>Ta'izz Axis</i>
	<i>Brigadier General Abdel Aziz al- Majedi</i>	<i>170th Air Defence Brigade</i>	<i>Bab Al-Mandab</i>	<i>Ta'izz Axis</i>
	<i>Brigadier General Thabit Muthana Naji al-Jwas²⁷</i>	<i>131st Infantry Brigade</i>	<i>Anad Airbase</i>	<i>Anad Axis</i>

²⁴ Replaced Brigadier General Mansour Ali A'id.

²⁵ Yemen's Southern Powder Keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018. Presidential Decree 155 (2016).

²⁶ Replaced Brigadier General Muhsen Mohammad al-Khabi.

²⁷ Yemen's Southern Powder Keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date assumed role/Remarks</i>
	<i>Brigadier General Mohammad Ali Abedalhaq</i>	<i>201st Mech Brigade</i>	<i>Lahij</i>	<i>Anad Axis</i>
	<i>Brigadier General Abu Baker Faraj al-ataiqi</i>	<i>31st Armored Brigade</i>	<i>Aden</i>	<i>Anad Axis</i>
	<i>Brigadier General Abdullah al- Subayhi²⁸</i>	<i>39th Aviation Brigade</i>	<i>Khor Maksar</i>	<i>Anad Axis</i>
	<i>Major General Muqbil Saleh</i>	<i>33rd Armored Brigade</i>	<i>Al-Dhale'e</i>	<i>Governor of Al- Dhale'e</i>
10	<i>Major General Yahya Hussien Salah²⁹</i>	<i>5th Military District³⁰</i>	<i>Midi</i>	<i>27 February 2018</i>
11	<i>Major General Hashem Abdallah al-Ahmar³¹</i>	<i>6th Military District³²</i>	<i>Al-Jawf</i>	<i>27 February 2018</i>
12	<i>Major General Naser al-Dhehani³³</i>	<i>7th Military District</i>	<i>Nahim</i>	<i>August 2017</i>
13	<i>Brigadier General Naser Abd Rubbo Hadi Mansour</i>	<i>Presidential Protection Brigades</i>	<i>Aden</i>	
	<i>Brigadier General Sanad Abdallah al-Rahwa</i>	<i>1st Presidential Brigade</i>	<i>Kraiter</i>	<i>Al-Masheq Palace</i>
	<i>Brigadier General Abd al-Raqib Dabwan</i>	<i>2nd Presidential Brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	
	<i>Brigadier General Ibrahim Haydan al-Sayari</i>	<i>3rd Presidential Brigade</i>	<i>Khor Makser</i>	
	<i>Brigadier General Muhran al-Qubati</i>	<i>4th Presidential Brigade</i>	<i>Dar Said</i>	<i>Now in Al- Hudayadh</i>
	<i>Brigadier General Adnan Rzaiq</i>	<i>5th Presidential Brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	

²⁸ Ibid.

²⁹ Presidential Decree 20 (2018).

³⁰ Area of responsibility is under control of the de facto authorities.

³¹ Presidential Decree 20 (2018) Replaced Major General Wae'l al-Dulaymi who was commander since 2015.

³² Area of responsibility (Amran, Sa'dah and Al-Jawf) is under control of the de facto authorities.

³³ Replaced Major General Esmā'il Zahzoh.

(b) Provincial Security, Security Belt Forces³⁴ and Elite Forces

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Remarks</i>
1	Major General Shall al-Shaye	Security Director	Aden	
2	Brigadier General Wadah Omer Abdul Aziz	Security Belt Forces ³⁵ Commander and 2nd support Brigade	Aden	
3	Brigadier General Mounir Muhamoud Ali (Abu Yamamah)	1st Support Brigade	Aden	
4	Brigadier General Nabil al-Mashoushi	3rd Support Brigade	Aden	Removed in 2017
5	Brigadier General Saleh al-Sayed	Security Director	Lahij	
6	Captain Faisel al-Saleme	Security Belt Commander	Lahij	
7	Colonel Hader al-Shukhaty	4th Support Brigade	Lahij	
8	Colonel Mukhtar Ali al-Nubi	5th Support Brigade	Rdafan, Al-Dhale'e	
9	Colonel Khader al-Nub	Security Director	Abyan	
10	Brigadier General Abd al-Latif al-Sayed	Security Belt Commander	Abyan	
11	Major General Faraj Salemin al-Bahsani	Hadramaut Elite Forces Commander	Hadramaut	Governor of Hadramaut
12	Lieutenant colonel Mohammed Salem al-bohar al-Qamishi	Shabwani Elite Forces Commander	Shabwah	
13	Major Mahdi Mohammed Barahma	Rapid Intervention Forces	Shabwah	

³⁴ Established in March 2016 by Presidential Decree under the General Security Directorate of each governorate, who fall under the umbrella of the Ministry of Interior.

³⁵ Presidential Decree No. 60 (2016).

(c) **Armed Groups**

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Area of control/Remarks</i>
1	Hamoud Saeed al-Makhlafi (no military rank)	Chief of Military Council for Resistance ³⁶	Ta'izz	<ul style="list-style-type: none"> • Al-Rawdah and Zayed al-Mushki • Kalabah, parts of Al-Tahrir, Hawd Al-Ashraaf and Jabal Al-Ikhwah • The outskirts of Al-Kamb • Tho`baat
2	Colonel Adel Abdo Farea al-Dhubhani, (Abu al-Abbas)	Homat al-Aqeedah ³⁷	Ta'izz	<ul style="list-style-type: none"> • Old City • Cairo Fort and the buildings of Political Security • Entire Mudaffar and Al-Qahira • Jumhuri • Al-Jahmaliya area • Thawra
3	Adnan Ruzayq al-Shabwani (no military rank)	Hasm Battalions	Ta'izz	<ul style="list-style-type: none"> • HQ at Ta'izz University • Al-Manakh • Parts of the old airport area • Hawdh Al-Ashraf
4	Sheikh Sadek Mahyoob Hasan (Abu al-Sadouk) (no military rank)	Kata`ib al-Tawheed	Ta'izz	<ul style="list-style-type: none"> • Osaiferah • Al-'Ashrafiyah • Bab Musa and the Old Town • Haudh Al-Ashraf between Jahmailya and Thawra Hospital
5	al-Hussein bin Ali, currently Azaam al-Farhan (no military rank)	The Tramps Brigade ³⁸		Active in the western parts of the city and in Al-Dabab mountain region

³⁶ Military commander is Brigadier General Sadeq Serhan. The Military Council for Resistance is itself an umbrella body, coordinating the military operations of fighters affiliated with Islah and military units loyal to Ali Mohsen.

³⁷ A Ta'izz Salafist group with roots in Dammaj.

³⁸ A mixture of local youth with different ideological backgrounds, not initially affiliated with any political party.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Area of control/Remarks</i>
6	Abu Zerah al-Mahrami (no military rank)	Yemeni Commander of Hudaydah Front ³⁹	Hudaydah	
7	Brigadier General Tareq Saleh ⁴⁰	National Resistance Forces	Hudaydah	Began operations on the western coast of Yemen front in April 2018
8	Abd Ruhman al-hajree (no military rank)	Tohama Resistance/ Tohama Brigades	Hudaydah	Since early 2017, these forces have been steadily advancing north along the Red Sea Coast toward Hudaydah ⁴¹
9	Abu Zerah al-Mahrami (no military rank)	Giants Brigades	Hudaydah	Operations in Hays, Al-Tuhayat , Al-Garrahi , Al-Khawkhah , Zabid and Jabal Ras districts
	<i>Ra'ed al-Habhi (no military rank)</i>	<i>1st Brigade</i>	<i>Hudaydah</i>	
	<i>Sheikh Hamdi Shukri (no military rank)</i>	<i>2nd Brigade</i>	<i>Hudaydah</i>	
	<i>Sheikh Abd Ruhman al-lahji (no military rank)</i>	<i>3rd Brigade</i>	<i>Hudaydah</i>	
	<i>Sheikh Nizar al-Wajeh (no military rank)</i>	<i>4th Brigade</i>	<i>Hudaydah</i>	

³⁹ Supported by Coalition commander for the western front, Brigadier General (UAE) Abdul Salam al-Shehi.

⁴⁰ The nephew of the former president.

⁴¹ The New Front in Yemen, What's at Stake in Hodeidah, Foreign Affairs, Peter Salisbury, 2018.

(4) De facto authorities

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Remarks</i>
1	Abdulmalik Bader Aldain al-Houthi	Leader of the revolution		Political, no military rank
2	Mohammed Ali Abdulkarim al-Houthi	President of Supreme Revolutionary Committee ⁴²	Sana'a	Military, no rank
3	Mahdi al-Mashat ⁴³	President of supreme political council		Political, no military rank
4	Major General Yahya Mohammed al-Shami	Assistant of Supreme Commander	Sana'a	
5	Abdulkarim Ammer Aldain al-Houthi	Chairman of Executive committee	Sana'a	Military, no rank
6	Major General Mohammed Nasser al-Atifi	Minister of Defence	Sana'a	
7	Major General Mohammed Abdulkarim al-Ghumari	Chief of General Staff	Sana'a	
8	Major General Abdullah Yahya al-Hakim (Abu Ali al-Hakem)	Chief of military Intelligence	Sana'a	
	<i>Brigadier General Amer Ali al-Marani</i>	<i>Military Intelligence</i>		
9	Major General Mehdi Mqulah ⁴⁴	General Reserve Forces ⁴⁵	Sana'a	11 December 2016
	<i>Colonel Mohamed al-Shu'aibi</i>	<i>1st Presidential Protection Brigade</i>	<i>Sana'a</i>	
	<i>Colonel Mohamed al-Jabri</i>	<i>2nd Presidential Protection Brigade</i>	<i>Sana'a</i>	

⁴² Also commanding popular committees which are functioning in three ways: integrated within military and security forces, working in parallel with military and security forces, and working separately and unilaterally.

⁴³ Replaced Saleh Ali al-Sammad who was killed in April 2018.

⁴⁴ Replaced Major General Ali bin Ali al-Jayefi who was killed in the Al-Kubra Hall attack in October 2016.

⁴⁵ Combat Strength of General Reserve Force consists of Presidential Protection Brigades, Special Operations Command and Missile Brigades Group.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Remarks</i>
	<i>Brigadier General Fuad al-Imad</i>	<i>3rd Presidential Protection Brigade</i>	<i>Sana'a</i>	
	<i>Brigadier General Abdullah Abbas</i>	<i>4th Presidential Protection Brigade</i>	<i>Sana'a</i>	
	<i>Major General Mohammad Nasser al-Atefi</i>	<i>Missile Brigades Group⁴⁶</i>	<i>Sana'a</i>	<i>Defence Minister</i>
	<i>Major General Husayn al-Ruhani</i>	<i>Special Operations Command⁴⁷</i>	<i>Al-Sobaha Camp</i>	
10	<i>Brigadier General Ali Mohsen Obayd</i>	<i>83rd Artillery Brigade, Katusha</i>	<i>Al-Sawad camp</i>	<i>Defence Reserve</i>
11	<i>Major General Ibrahim Ali al-Shami</i>	<i>Air Force & Air Defence Commander</i>	<i>Dilamy Base</i>	
	<i>Brigadier General Ali Hussein al-Rooney</i>	<i>140th Air defence Brigade</i>	<i>Dala' Shemlan</i>	
	<i>Brigadier General Mohammed Abdullah al-Saar</i>	<i>160th Air Defence Brigade</i>	<i>al-Sama' Camp</i>	
12	<i>Major General Abduqalik Bader Aldain al-Houthi</i>	<i>Commander of Special Forces</i>		
13	<i>Major General Mubarak Salih al-Mishin</i>	<i>3rd Military District Commander</i>	<i>Ma'rib</i>	
14	<i>Major General Abdulatif Homood Almahdi⁴⁸</i>	<i>4th Military District Commander</i>		
	<i>Brigadier General Hamoud al-Tahish</i>	<i>22nd brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	<i>Remained loyal to GPC</i>
	<i>Brigadier General Hamoud Ahmed Dahmash</i>	<i>35th armored brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	<i>Brigade split</i>
	<i>Unknown</i>	<i>17th Infantry brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	<i>Al-Janad, around Ta'izz International Airport</i>

⁴⁶ Combat Strength consists of 5th Brigade, 6th Brigade, and 8th Brigade.

⁴⁷ Includes the counter-terrorism and Special Forces Brigade, the latter commanded by Brigadier General Ahmed Dahhan al-Shay'ani.

⁴⁸ Replaced Major General Abu Ali al-Hakem.

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Remarks</i>
	<i>Brigadier General Abdullah al-Haddad</i>	<i>170th air defence brigade</i>	<i>Ta'izz</i>	<i>Tariq airbase, near Ta'izz International Airport</i>
15	Major General Yusif al-Madani	5th Military District Commander	Hudaydah	
16	Major General Muhammad Yahya al-Hawari	6th Military District Commander	Amran/Sa'dah	
17	Major General Hamid al-Kharashi	7th Military District Commander	Dhamar/Sana'a	
18	Brigadier General Zakaria al-Mataa	Military Commander		
19	Major General Salih Mosfir Alshaer	Assistant of MoD		
20	Major General Ali Homood Almoshaki	Deputy Chief of General Staff		
21	Major General Abu Ali al-kahlani	Military Logistics		
22	Major General Muhammad Fadhl	Navy and Coastal Defence Commander		
23	Major General Muhammad al-Miqdad	Chief of Operations		
24	Major General Abdulqader Ahmad Qassem al-Shami	President of Political Security		
25	Major General Abdurab Saleh Jurfan	President of National Security		

Annex II

Access restrictions by the Government of Yemen/coalition

Introduction

1. The coalition has enforced severe naval and air restrictions in Yemen, to varying degrees, since March 2015, citing the arms embargo provisions of Security Council resolution 2216 (2015). Prior to the conflict, Yemen imported nearly 90 per cent of its food, medical supplies and fuel. These de facto blockades¹ have had widespread and devastating effects on the civilian population. Among other international legal obligations, the Experts find that they violate the proportionality rule of international humanitarian law.

2. The rule of proportionality prohibits attacks that may be expected to cause harm to the civilian population that would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated.² Proportionality assessments are prospective, and therefore must be based on reasonable expectations, not a known result. If the harm to civilians would be excessive, then an attack must be cancelled or suspended.³ Attacks that violate the rule of proportionality are considered indiscriminate⁴.

3. The rule of proportionality applies to attacks, which are defined in international humanitarian law as acts of violence against the adversary.⁵ “Attack” has traditionally been understood to mean the use of physical force. However, reflecting the state of armed conflict today, the Experts find persuasive the argument for a broader interpretation of “attacks”, where the requisite violence for an attack can be found in the consequences of an operation. This view has been increasingly accepted in legal literature and military doctrine manuals, and has been embraced by the International Criminal Court.⁶

4. If the scope of attacks is interpreted more broadly to include blockades and other restrictions that cause significant injury and death, such restrictions are prohibited if they can be expected to disproportionately harm civilians.⁷ The purpose of the proportionality rule is to preserve humanity in times of conflict and protect noncombatants. Such a reading of the proportionality rule would be in keeping with the explicit obligation of parties, incorporated in the requirement to take precautions, to take constant care to spare the civilian population, civilians and civilian objects in the conduct of military operations.⁸

¹ In international law, a blockade is defined as a declared, notified, impartial and effective mechanism that aims to prevent *any* access, regardless of cargo or direction. The naval restrictions on access to Yemen could not qualify as a blockade, except during November 2017. The closure of Sana’a airport could qualify as a blockade. However, blockades are generally understood as applicable in international armed conflict and this report considers Yemen to be in a state of non-international armed conflict. Therefore, this report relies on the terminology “de facto blockades” to describe the whole of the coalition operations restricting access to Yemen.

² CIHL Rule 14.

³ CIHL Rule 19, AP I Art 57(2)(b).

⁴ AP I Art.51(5)(b).

⁵ AP I Art.49.

⁶ Phillip Drew, *The Law of Maritime Blockade: Past, Present and Future* (Oxford University Press, 2017), p.97 note 33; Michael Schmitt (ed.), *Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare* (Cambridge University Press, 2013); *Prosecutor v Bosco Ntaganda* (Trial Chamber) [2014] ICC- 01/04-02/06 (para.46).

⁷ Alternatively, an argument could be made that the proportionality rule should apply to military operations more broadly than attacks. This appears to be the approach of the San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea (1994), which imported the proportionality language to cover a blockade scenario, without describing a blockade as an attack, or an act of violence.

⁸ CIHL Rule 15, AP I Art 57(1).

Naval restrictions

5. Shortly after the coalition engaged in Yemen, the Government of Yemen closed the country's territorial waters and empowered the coalition to enforce entrance restrictions. Ships seeking entry to Yemen required authorization and were subject to coalition inspection. The restrictions immediately caused delays and prevented commercial and humanitarian goods from entering Yemen. Delays and uncertainties for shipping companies, along with increased insurance costs and operational risks in a conflict zone, reduced shipments to Yemen. By June 2015, only 15 per cent of pre-crisis imports were entering Yemen.⁹

6. These restrictions have continued even following the establishment of the United Nations Verification and Inspection Mechanism in Yemen (UNVIM). In November 2017, the coalition increased the restrictions, enforcing a total blockade on the country. While the total blockade was gradually lifted, coalition restrictions and inspections remain in place as of 30 June 2018.

Impact

7. Devastated by years of conflict, Yemen is only more reliant on imports now. The need cannot be met by humanitarian aid alone. Meanwhile, the capacity of Hudaydah port, where the majority of imports historically arrived and more than half of food milling and storage capacity is located, has been deleteriously affected by coalition airstrikes. Even so, during the conflict the port has remained critically important, with some 70 per cent of all imports entering the country through Hudaydah.¹⁰

8. Total imports of staple foods, though they declined at various periods during the conflict, have overall been sufficient to meet most of Yemen's needs, at least prior to the November 2017 blockade. The problem has been the price of food rather than its availability.

9. Prices have risen due to the increased costs of getting food to market. While this is in part due to prevailing insecurity, damaged infrastructure and additional taxation within Yemen, nearly all involved in business attribute the primary cause of price increases to the coalition's restrictions on naval imports. Every day that vessels are delayed, shippers incur demurrage fees, up to tens of thousands of dollars per day. The high costs of delays, as well as the unpredictability of delays and clearance, have led to inflated food prices.

10. Meanwhile, most Yemenis have suffered a loss of income due to the conflict, including the non-payment of salaries by the Central Bank of Yemen. The effects of the price increases coupled with an erosion of purchasing power have therefore been catastrophic on the population.

11. While supply became insufficient and the extreme unpredictability of the restrictions drove prices even higher, fewer people were able to afford food and more people went hungry. Humanitarian aid could not fill the gap.

12. While food requirements were generally being met prior to the November 2017 blockade, fuel imports have generally been insufficient throughout the conflict. This was exacerbated in June 2017 when the Government closed Ras Isa port, which primarily accommodated fuel.

13. The legacy of the November 2017 blockade and the ongoing restrictions imposed on vessels to the Red Sea ports have resulted in a decrease in requests to enter. From March through June 2018, requests had fallen 50–66 per cent compared to before the November 2017 blockade.

⁹ www.unocha.org/sites/unocha/files/dms/Documents/25%20June%202015%20USG%20Yemen.pdf.

¹⁰ https://logcluster.org/sites/default/files/logistics_cluster_yemen_hodeidahcontingencyplan_170322_0.pdf.

14. In March 2017, OCHA announced that Yemen had become the world's largest humanitarian crisis. As of May 2018, out of a population of 29.3m, nearly 17.8m were food insecure and 8.4m people were on the brink of famine. The hungry are even more susceptible to other health complications, including contracting disease. Since April 2017, a cholera epidemic has swept through Yemen at an unprecedented scale. Scarcity of fuel further drives the health crisis, limiting both the functioning of medical facilities and water supply.

Proportionality Assessment

Harm to the Civilian Population

15. The harm to Yemen's civilian population caused by severe restrictions on naval imports was foreseeable, given the country's pre-conflict reliance on imports and the criticality of Hudaydah port. The reliance of the population on naval imports for basic survival, and the harm, including injury and death, that would be caused by the economic impact of a disruption to that pipeline, were knowable facts available to those who planned and implemented the naval restrictions.

16. Moreover, a proportionality assessment need not be static. The continuing nature of such naval restrictions requires a continuing assessment. Most explicitly, the November 2017 blockade presented a juncture that required an updated assessment. The coalition had an obligation to reassess the effects of their methods on the civilian population, and the proportionality thereof. By then, the international community had repeatedly underscored the effects of the existing restrictions and had warned of catastrophic effects of the announced closure of all ports.

17. An additional concern is that the longer the restrictions last, the more difficult it will be for the civilian population to recover.

Military Advantage

18. According to coalition public statements, the restrictions are intended to enforce the arms embargo of Resolution 2216 (2015). The coalition has specifically highlighted Houthi use of ballistic missiles against Saudi Arabia.

19. The Experts make no assessment as to whether the restrictions could have been anticipated to be effective when first announced in 2015. But as the situation evolved, the contrary became evident, particularly in light of measures such as UNVIM. The restrictions are also unlikely to be effective in the absence of a clear and published list of prohibited items.¹¹

20. Additional evidence of the ineffectiveness of the restrictions comes from the reports of the United Nations Security Council Panel of Experts tasked to investigate violations of the arms embargo. The Panel has found there is no indication that ballistic missiles are entering Yemen via Red Sea ports, and low likelihood that other weapons are.¹² In the years that the naval restrictions have been in place, no searches by either UNVIM or coalition forces have discovered weapons.¹³

21. Any effectiveness of the restrictions has clearly been limited, given that the Houthis continue to demonstrate the capability to strike Saudi Arabia with missiles.

22. All of these factors combined lead to the conclusion that the coalition naval restrictions cannot be reasonably expected to achieve the concrete and direct military advantage of preventing Houthi arms smuggling. Even if such a conclusion was not knowable in March 2015, it became increasingly obvious as the months and years passed.

¹¹ The law of contraband requires published, reasonably specific contraband lists. San Remo Manual (1994) para.149.

¹² S/2018/68 Annex 33.

¹³ S/2018/68 para.78.

Assessing the Proportionality

23. The effects on the civilian population of the naval restrictions imposed by coalition forces are clear. The harm to civilians can be and has been accurately estimated, particularly as the naval restrictions have continued and evolved over more than three years. The coalition and the Government of Yemen have had sufficient notice of the harm caused and their responsibility for it, and sufficient opportunity to correct the situation.

24. No possible military advantage could justify such sustained and extreme suffering by millions of people. When the coalition was able to assess that the naval restrictions were causing harm to the civilian population that was excessive in relation to the anticipated concrete and direct military advantage of those restrictions, the coalition was required by law to cancel or suspend those restrictions. It has failed to do so.

Closure of Sana'a Airport

25. Sana'a International Airport is the most crucial airport linking Yemen to the world. Since 2015, the coalition has implemented measures to restrict access to the airport, including, at times, requiring flights to first land in Saudi Arabia for inspection.

26. On 9 August 2016, the coalition effectively closed the airport by closing the surrounding airspace, thereby causing the cancellation of all commercial flights. The coalition has acknowledged responsibility for the airport closure by publicly indicating that it has the power to reopen the airport to commercial traffic.¹⁴ Post hoc explanations for the closure of the airport relied on enforcement of resolution 2216 (2015) and purportedly ensuring the safety of passengers.¹⁵

27. The November 2017 blockade further closed Sana'a airport to all United Nations and humanitarian flights for three weeks.

Impact

28. Before the conflict, thousands traveled abroad each year for medical treatment unavailable in Yemen. Due to the conflict, the healthcare available in Yemen has deteriorated, resulting in even more patients in need of traveling abroad. 'Yemenia' Airways, the main commercial airline in Yemen, estimates that prior to the airport closure, at least one-third of passengers were travelling abroad to seek medical care.¹⁶ In a letter to the United Nations Secretary-General dated 22 August 2017, the Ministry of Health in Sana'a reported that more than 13,000 people had died from health conditions that could have been treated abroad but for the airport closure.¹⁷ By June 2018, those casualties are surely higher.

29. The airport closure has created significant issues for those in need of immediate medical care, including the chronically ill, who cannot leave the country by alternative routes. For the majority of the population in areas controlled by the de facto authorities, access to airports in Hadramaut and Aden requires long journeys across active frontlines at often prohibitive costs. Travelers must pass through myriad checkpoints operated by the various parties to the conflict, and are often scrutinized and sometimes harassed and detained. In the aftermath of the Al Kubra Hall airstrike in October 2016, officials of Saudi Arabia and the coalition forces acknowledged that adequate health care is not available in Yemen when they directed the transfer of those wounded in the airstrike "whose cases necessitate medical treatment outside Yemen".¹⁸

¹⁴ www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1655689.

¹⁵ www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1527487; www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1655689.

¹⁶ https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YEMEN%202017%20HNO_Final.pdf.

¹⁷ On file.

¹⁸ www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1547693.

Proportionality Assessment

30. The coalition has imposed a complete effective closure of Sana'a airport to all commercial flights since August 2016, including travel for individuals requiring immediate medical treatment abroad. The only exceptions have been flights arranged by Saudi Arabia. The coalition has provided no explanation of the military necessity of closing the airport completely. In the absence of such an explanation, the closure of Sana'a International Airport appears to violate the proportionality rule of international humanitarian law.

Conclusion

31. Based on the evidence available, there are reasonable grounds to believe access restrictions and de facto blockades violate the proportionality rule of international humanitarian law.¹⁹ While this finding relies on an evolved understanding of the application of the principles of international humanitarian law, it is consistent with those principles. Given the grave consequences of these restrictive measures for the civilian population in Yemen, the Experts consider this approach warranted.

¹⁹ This finding is without prejudice to the application of the other rules of international humanitarian law, including the principle of precautions in attack.

Annex III

Joint Incidents Assessment Team

1. The Experts reviewed the summaries of 71 incidents investigated by the Joint Incidents Assessment Team (JIAT), an investigative body established by the coalition in response to allegations of air strikes hitting or affecting civilians or civilian objects. All but one referred to cases brought to the attention of JIAT by the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) or civil society organizations.
2. In assessing the findings, consideration was given to the fact that military commanders are often required to make decisions in the “fog of war”; that a number of accidents are unavoidable, and that commanders may not have the same information that is available to those reviewing an incident in hindsight. The Experts accepted that the publicly available information may only constitute summaries of JIAT findings. They, nonetheless, expressed serious concerns as the summaries lacked details of legal analyses undertaken, and rarely addressed reports of civilian casualties.
3. The Experts requested JIAT to provide information about its terms of reference, appointments process, and reporting structure. It has received no response. However, the Experts received reliable information suggesting that at times, JIAT findings were substantially altered by the Saudi Ministry of Foreign Affairs. The Experts also sought information about JIAT rules of procedure and the coalition’s process for determining whether to implement JIAT recommendations, and has received no response.

Case Selection

4. The Experts requested JIAT to provide information on the case selection process. No response was received. JIAT has investigated certain prominent cases but appears to have chosen to investigate a majority of cases where very few civilian casualties or little damage to protected objects occurred. For example, JIAT investigated damage to a hospital on 7 July 2015, which the United Nations Panel of Experts¹ alleged was the result of collateral damage on a separate target. It does not appear to have investigated allegations in the same section of the report of direct strikes at the end of August 2015 on Maran Health Center in Sa’dah and on 3 September 2015 on Rizah Hospital, also in Sa’dah, which destroyed those facilities entirely.
5. In some instances, JIAT also appears to have opted to review cases where the organization alleging the unlawful airstrike noted the presence of a possible military objective at the strike site rather than cases in which no such suspicions were raised. For example, an international organization report documenting the 29 October 2016 attack on the al-Zaydiya security administration building north of the city of Hodeida noted the presence of Houthi/Saleh armed forces at the detention facility. JIAT appears not to have investigated other alleged incidents in the same report that make no such reference to any military presence at the sites attacked.
6. The JIAT has not responded to additional Experts’ questions about its methodology or access to After Mission Damage reports. Nor has it explained procedures for making or receiving complaints.

The cases

7. JIAT has generally justified strikes on apparent civilians or civilian objects on the following three grounds: 1) accident or technical fault; 2) the coalition was not responsible for the attack; and 3) the object was a military objective.

¹ The Security Council Committee on sanctions is supported by the Panel of Experts established pursuant to resolutions 2140 (2014) and 2216 (2015).

Accident or technical fault

8. In 10 cases, JIAT concluded that strikes on civilians or civilian objects were accidental. As noted above, the Experts accepted that accidents happen during armed conflict. It is nonetheless concerned about those cases in which the JIAT summary failed to mention civilian casualties. For example, in response to allegations regarding an attack on Sa'dah's main street on 2 May or June 2015, JIAT asserted that "a laser-guided munition missed its target", but did not mention the 29 casualties alleged by the reporting organization. In another case, JIAT concluded that an airstrike accidentally hit a house in the outskirts of Ta'izz on 26 May 2015, but failed to make reference to the 15 civilian casualties that allegedly resulted. It also did not address the 47 alleged civilian casualties associated with the mis-identification of a well on 10 September 2016 in the Arhab area north of Sanaa.

9. The Experts also observed that in one of the cases, in response to allegations of an attack on a World Food Programme (WFP) convoy, JIAT found that "these trucks were a convoy of WFP and that the coalition forces were not aware of the timings and locations of the convoy". JIAT noted that "officials supervising this programme did not provide the coalition forces with memorandum showing the dates and timings of the movement of the convoy, which is a breach of the international conventions". This interpretation of the de-confliction system is incorrect. The system was established to help promote the safety and security of humanitarian activities and personnel, but it was never intended to relieve the parties of their obligations under international humanitarian law. The burden has always been on the parties to apply the principles of distinction, precaution and proportionality. In other words, it is for the coalition to properly identify what they intend to attack; it is not for humanitarian organizations to identify what may not be attacked. Moreover, the Experts have received reliable information indicating that during the period at issue, there was a presumption in the coalition that certain convoys were carrying military materiel. This presumption may have affected the targeting process.

10. In eight of the 10 cases, JIAT recommended that victims be compensated for loss or damage. The Experts requested that the coalition provide information about the follow-up to these recommendations. It has received no response.

The coalition is not responsible

11. In 33 cases, the coalition denies that it carried out the alleged strikes. On these cases, the Experts make the following general observations. First, the allegations were made by reliable entities and human rights organizations. Those organizations often visited the sites and spoke with victims and witnesses immediately after the attacks took place. Some also performed crater and weapons analysis. Second, when the coalition announced the end of 'Operation Decisive Storm' on 21 April 2015, it announced that "... Operation Decisive Storm focused on very specific objectives, including controlling the Yemeni airspace and preventing the Houthi militias and their supporters from using the Yemeni air force. The coalition was able to completely control Yemeni airspace within the first 15 minutes of the operation."² Third, even if the information is not conclusive that in each of the 33 cases the site was struck from the air, it is unlikely that Houthi/Saleh forces would have attacked sites in areas under their own effective control. In 25 cases, the attacks were in areas under effective de-facto authority control at the time the attacks took place. In eight cases, it is unclear which party had effective control over the sites at the time of the attacks. It is therefore difficult to understand how the damage could have occurred other than by air strikes as alleged.

12. In eight of the nine most recent findings released by JIAT, it has concluded that the coalition did not strike the sites as alleged. Its conclusion in the ninth case is unclear. The Experts are therefore additionally concerned about what appears to be an increasing reliance by JIAT on blanket denials of coalition airstrikes.

² www.saudiembassy.net/press-release/saudi-ministry-defense-daily-briefing-operation-decisive-storm.

Military objectives

13. JIAT finding in 24 cases that it had attacked military objectives also raises concerns. The Experts received reliable information that during the period covering at least 25 of the 28 cases at issue, dynamic targeting decisions were made by field commanders who routinely failed to consult with those in the Joint Command holding information about the 'No Strike Lists' and de-confliction information before approving attacks. It is not clear whether this was still the case in 2017 and 2018.

14. The Experts have serious concerns that where field commanders either did not have access to such information or did not seek such access, they may not have had the requisite information necessary to make proportionality assessments and may have failed to take all feasible precautions to avoid or minimise civilian loss of life, injury or damage to civilian objects.

15. All but one of the 24 strikes were on what appear to be civilian objects. In one case, an international NGO reported that Houthi/Saleh armed forces had placed an office in the Nour Center for the Care and Rehabilitation of the Blind, Sanaa. This would appear to be in violation of Article 58 of Additional Protocol I on precautions against attacks. However, such violations do not release other parties to the conflict from their own obligations, particularly to take precautionary measures to protect civilians.

16. The Experts have serious concerns about the paucity of information released by JIAT about how the coalition determined that apparently civilian objects had become military objectives as a result of use by Houthi/Saleh forces. Where JIAT relies on intelligence received, there is no indication as to whether the reliability of that intelligence has been assessed by the Joint Intelligence Assessment Centre and if so, how. There is no evidence that JIAT carries out its own independent assessment of the intelligence. In addition, as noted above there may have been a presumption within the coalition that certain types of vehicles were carrying weapons. In one case, an ambulance was struck in Sa'dah on 21 January 2016. The JIAT concluded that it had been carrying weapons, a conclusion at odds with the information provided by the humanitarian organization responsible for the ambulance.

17. As so few details are contained in JIAT summaries, it is impossible to ascertain how, once a military objective has been identified, proportionality assessments were carried out and what precautions in attack were implemented. Nor is it possible to ascertain whether JIAT has carried out its own independent assessments on how those procedures were carried out in individual cases. The response to the attack on Khamees market 15 March 2016 is emblematic as the JIAT findings contradict earlier coalition claims and appear to suggest that because the market struck was named "Thursday market", the coalition could not have anticipated that civilians would be present on a Tuesday.

18. With respect to the 11 October 2015 attack on a detention facility, the coalition found that Al-Bayda prison "was not a prison" but rather a weapons storage depot. Neither the coalition nor JIAT addressed the large number of civilian or *hors de combat* casualties alleged. Similarly, in response to allegations that the coalition unlawfully attacked a teachers' syndicate on 18 August 2015, JIAT claimed that the building had lost its protected status because Houthi leaders were in the building but failed to address the 49 civilian casualties alleged by OHCHR. With respect to another case, JIAT asserted that the targeted bridge was clear of civilians and vehicles during the time of both attacks but did not address the OHCHR report of at least 110 civilian casualties.

19. That proportionality assessments and precautionary measures are not mentioned in the JIAT summaries does not necessarily indicate that they were not performed. However, reliable information indicates the Saudi military is trained for conventional state on state conflict, and in particular, to attack military columns in austere environments, and has little if no training relevant to combatting insurgents in urban environments.³ The type of conventional warfare that the Saudi military is trained to fight would require a different

³ The Experts were unable to obtain information about military training with respect to other coalition member states.

approach to proportionality assessments and precautionary measures from that required when planning military operations in populated areas.

Conclusion

19. Based on the information available, the Experts have serious concerns about JIAT's independence and its ability to carry out impartial investigations. It would therefore appear that the coalition does not have a mechanism consistent with the Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law.⁴ The Experts also have serious concerns over whether, and if so how JIAT carries out its own proportionality and precautions assessments.

⁴ Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, General Assembly resolution 60/147(2005).

Annex IV

Attacks affecting civilians

1. On 26 March 2015, 10 countries, led by Saudi Arabia, formed a coalition to initiate military action against the Houthis in Yemen. The coalition also included Bahrain, Egypt, Jordan, Kuwait, Morocco, Senegal, Sudan, the United Arab Emirates and, until June 2017, Qatar.

2. The first phase of the operation, called ‘Operation Decisive Storm’, lasted less than one month, and reportedly focused on gaining air supremacy and targeting the Houthis’ ballistic missile capabilities, troop concentrations, leadership locations, military camps and arms depots.¹ On 22 April 2015, the coalition announced the new ‘Operation Restore Hope’, with a shift in focus from military operations to the political process, though it still entailed the use of force, including airstrikes.² Credible information collected by the Yemen Data Project, shows that the coalition carried out approximately 18,000 raids in Yemen from 1 March 2015 to 30 June 2018,³ which provides an indication of the campaign’s intensity.⁴

3. Coalition airstrikes have been and continue to be the leading direct cause of civilian deaths and destruction of civilian infrastructure in the conflict. The intensity of the air campaign has been unceasing, even after its impact on the civilian population became apparent. While there is no comprehensive account of civilian casualties in Yemen, according to OHCHR, coalition airstrikes have killed at least 4,300 civilians.⁵ Likewise, there is no comprehensive and independent assessment of the consequences of airstrikes on Yemen’s infrastructure, but the coalition’s air campaign has certainly contributed to Yemen’s dire economic and humanitarian situation.

4. As with many other aspects of coalition operations, opacity has been a prominent and continuous feature of the air campaign in Yemen. To date, despite requests, the coalition has not shared its rules of engagement, standard operations procedures or methods to carry out proportionality assessments and its criteria to differentiate between civilians and combatants/fighters. The coalition’s establishment of the JIAT in 2016, has not resulted in any meaningful improvement with respect to transparency or clarity (see Annex 3).

5. The first nine months of the air campaign were the most intense; according to OHCHR, at least 1,750 civilians were killed. Many airstrikes during that period raise serious concerns about international humanitarian law violations and possibly war crimes. An illustrative example is the coalition’s bombing of Sa’dah Governorate between 6 April and 11 May 2015, in response to Houthi attacks on Saudi Arabia launched from the governorate. On 8 May 2015, the coalition’s spokesperson seemed to imply that the entire city of Sa’dah was a military target.⁶ Satellite imagery of Sa’dah after May 2015 shows over 3124 distinct impact locations, causing damage to or destruction of hundreds of buildings. On a visit to Sa’dah, the Experts confirmed the significant destruction and spoke to survivors. One airstrike hit a home, killing 27 members of a single family, including 17 children; others hit a market and a crowded petrol station. The Experts also witnessed first-hand the destruction of civilian infrastructure.

6. In likely the most visible attack on Yemen’s economic infrastructure, whose reverberating effects on the civilian population are still felt today, in August 2015, the coalition bombed the Hudaydah seaport. The airstrikes destroyed critical cranes and

¹ www.youtube.com/watch?v=3EGe51MjqOk.

² www.operationrenewalofhope.com/operation-decisive-storm-ends-operation-renewal-of-hope-begins/#sthash.p0HaZrz6.dpbs.

³ Approximately 5,800 in 2015, 4,800 in 2016, 5,200 in 2017, and 2,000 in 2018 (January to July 2018).

⁴ In the absence of a response from the coalition to requests for specific information on its operations, the Experts are reliant on the scant publicly available information.

⁵ Approximately 1,750 (2015), 1,070 (2016), 970 (2017) and 500 (January-June 2018).

⁶ www.youtube.com/watch?v=l38aLG9l_ec.

warehouses in the main entry point for commercial and aid supplies to northern Yemen, where the majority of the population lives. The Experts visited the port, spoke to sources and observed the impact of these strikes on the port's operations. The foreseeable harm, affecting nearly all of Yemen, caused by the airstrikes on the port raises serious concerns about violations of international humanitarian law.

7. In 2016, ongoing peace negotiations seemed to have had a limited effect, but in August 2016, when the talks collapsed, the air campaign intensified dramatically. From August to December 2016, at least 600 civilians were killed in various airstrikes. The Experts have received information indicating that targeting practices adopted by the coalition in this period were found to be so flawed that some of the coalition's international backers ceased cooperation, and eventually stopped selling weapons to coalition member states. Two of the most prominent airstrikes of the conflict occurred during this period, Al Kubra hall, in Sana'a, and Abs hospital, in Hajjah Governorate.

8. The Experts visited the incident site and met with survivors and relatives of victims of the 8 October 2016 airstrikes that hit Al Kubra Hall in Sana'a city during the funeral of the father of the de facto Minister of Interior. The strikes killed at least 137 men, and injured 671 men and 24 boys. At the time of the attack, the hall, the largest public hall in Sana'a with a capacity to hold approximately 1,000 people, was full of mourners. Those in attendance included political and military leaders affiliated with the Houthis and former President Saleh, but the vast majority in attendance were civilians. According to the JIAT, the targeting was based on faulty intelligence provided by Yemeni authorities, and the airstrike was conducted without proper approval or in non-compliance with coalition procedures, including the use of precautionary measures. Based on the circumstances, including the prior advertisement and public nature of the funeral, as well as the timing of the strike, coalition actors should have been aware of the high risk of significant civilian casualties inherent in such a strike. The JIAT explanation would seem to indicate a major fault in the targeting process but it is unclear from their summary where the fault lies.

9. With respect to the 15 August 2016 airstrike against Abs Hospital, information reviewed by the Experts indicates that earlier that day airstrikes occurred within 10–15 km of the hospital and medical staff were preparing to receive casualties from those strikes. Around 15:30, a vehicle arrived and was admitted within the hospital compound. Within minutes, an airstrike hit within the hospital compound, near the emergency ward, where the vehicle had stopped and dozens of patients and caretakers were waiting for treatment. As a result of the strike, MSF reported that 19 people were killed, including five children, and 24 injured, including four children. The organization had previously provided the coordinates of the hospital to the coalition. The JIAT stated that coalition forces were "to apologise for the unintentional error, provide appropriate assistance to those affected, and launch an investigation with the persons in charge of the incident to look into whether they have violated the accredited rules of engagement and take appropriate action as regards the incident".⁷ This attack raises serious concerns about proportionality and precautions.

10. Based on the available information, the Experts have not identified significant changes in the coalition's modus operandi. Airstrikes continued to hit markets, residential buildings, civilian vehicles, civilian boats and weddings celebrations in the last year. From 1 July 2017 until 30 June 2018, according to OHCHR, at least 1,114 civilians have been killed by airstrikes (604 men, 122 women and 388 children). Another 1,002 were injured (629 men, 91 women and 282 children).

11. As in previous years, significant peaks in the intensity of the air campaign and the number of civilian casualties seemed correlated to strategic developments, such as the 4 November 2017 Houthi missile fired at Riyadh, the first against the Saudi capital, and the unravelling of the Houthi/Saleh alliance in early December 2017. In the month between these developments, Yemen Data Project registered more than 900 air raids and it was also one of the bloodiest periods of the air campaign, with 465 civilians killed by airstrikes, according to OHCHR.

⁷ www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1567351.

12. A second peak in airstrikes and casualties took place following seven Houthi missiles launched against Saudi Arabia on 25 March 2018, and as significant changes were implemented in the military leadership of the coalition and the Yemen Armed Forces (see Annex 1). In April 2018, according to Yemen Data Project, approximately 400 air raids took place and, according to OHCHR, at least 200 civilians were killed.

13. The Experts prioritized investigation of incidents occurring since August 2017, to update OHCHR's last public report. Although the incidents investigated are only a small sample of the devastation caused by airstrikes, the Experts' detailed fact-finding in these cases allowed a more in-depth knowledge of the practices of the coalition.

Incidents Investigated

<i>Date</i>	<i>Location</i>	<i>Civilian Casualties</i>
23 August 2017	Bayt Al Athri area, Arhab district, Sana'a Governorate	At least 39 civilians killed, including eight children and one woman. 25 injured, including at least six children and one woman.
25 August 2017	Faj Attan neighborhood, Sabeen district, Amanat Al Asimah Governorate	At least 15 civilians killed, including three women and six children. 25 injured, including four women and five children.
1 November 2017	Al Layl Market/Hotel Olaaf area, Sahar district, Saa'da Governorate	31 male civilians killed, including six boys. 24 male civilians injured, including six boys.
11 November 2017	Fishermen' boats, Island of Al Bodhi, near Al Hudaydah	11 male civilians killed, one male civilian injured.
13 December 2017	Military Police College (used as a detention facility) Shaub area, Shaub district, Amanat Al Asimah Governorate	At least 42 male detainees killed, including eight boys.
20 December 2017	Private House, former Al Salam Sports Club. Bab Najran area, Sa'ada district, Sa'ada Governorate	At least 12 civilians killed, including at least three children and three women. Seven injured.
26 December 2017	Mahsees Market Shahrah, Al Haymah area, Attazziah district, Ta'izz Governorate	At least 36 male civilians killed, including nine boys. 46 men injured.
3 April 2018	Al Saleh City (Residential Complex of IDPs) Al Hudaydah city, Al Hudaydah Governorate	At least 12 civilians killed, including 10 children and two women. Approximately 15 civilians injured.
22 April 2018	Wedding Celebration, Al-Raqah village, Bani Qa'is district, Hajjah Governorate	At least 23 male civilians killed, including eight boys. More than 60 male civilians injured, including 29 boys.
22 May 2018	Fishing boat, Turfa Island, Al Hudaydah Governorate	Four male civilians killed, including one child.

<i>Date</i>	<i>Location</i>	<i>Civilian Casualties</i>
26 June 2018	Bus Road between Zabid and Al Jarrahi, Hudaydah Governorate	Nine male civilians killed, including two children. Ten civilians injured, including three children.

Conclusion

14. The 11 incidents investigated by the Experts raise serious concerns about the targeting process applied by the coalition. If there are errors in the targeting process that effectively, remove the protections provided by international humanitarian law, these would amount to violations. These may, depending on the circumstances, amount to war crimes by individuals at all levels in the member states of the coalition and the Government, including civilian officials.
